أثر التطبيق الإجباري لمعايير التقرير المالي الدولية على الحد من ممارسات إدارة الأرباح عن طريق الاستحقاقات "دراسة على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"

أحمد عصام محمود محمد•

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى تحديد مدى وجود علاقة إرتباط بين التحول إلى تبني معايير التقرير المالي الدولية (IFRS) بشكل إجباري بعد إصدار قانون رقم 110 لسنة 2015 على الحد من ممارسات إدارة الأرباح عن طريق الإستحقاقات وذلك قياسا على عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة بين عامي 2013 و 2016 . وقد أظهرت النتائج انه على الرغم من وجود فروق بين متوسط مستوى الاستحقاقات الاختيارية بين الفترة الاولى المتمثلة في سنتي 2013 و 2014 عن سنتي الفترة الثانية 2015 و 2016، الا ان تلك الفروق في مستوى ادارة الارباح عن طريق الاستحقاقات والمقاسة بنموذج جونز المعدل لم يثبت احصائيا معنويتها، وهو الامر الذي ادى لرفض فرض البحث القائل بانه يوجد علاقة ارتباط معنوية بين تبني معايير التقرير المالي الدولية بشكل اجباري وبين الحد من ممارسات ادارة الارباح عن طريق الاستحقاقات.

الكلمات المفتاحية : ادارة الارباح ، الاستحقاقات الاختيارية ، معايير التقرير المالي الدولية

• مدرس مساعد، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية

The Effect Of Mandatory IFRS Adopting on Reducing Accrual – Based Earnings Management – Study on Listed Firms in Egyptian Stock Market

Ahmed Essam Mahmoud Mohamed *

Abstract : This research aims to determine how moving to adopt mandatory International Financial Reporting Standards (IFRS) reduces accrual – based earnings management measured on a sample of listed firms in Egyptian stock market at the period between 2013 and 2016 . The result showed that however there is a difference in the mean of discretionary accruals between the first period and the second one, there is no significance in these differences , that leaded to reject the research hypothesis that is mandatory adopting IFRS reduces accrual – based earnings management .

Keywords : earnings management , discretionary accruals mandatory International Financial Reporting Standards

*بحث مشتق من رسالة ماجستير بعنوان " اثر تبني معايير التقرير المالي الدولية على الحد من ممارسات إدارة الارباح – دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية " تحت اشراف الاستاذ الدكتور : شحاته السيد شحاته ، والدكتور : عبد الله عبد العظيم هلال

مقدمة البحث

تمثل المعلومات المحاسبية المنتج النهائي والرئيسي للمستخدمين واصحاب المصالح الذي يعتمدون عليه في إتخاذ القرارات، وتسعى الدراسات في مجال المحاسبة المالية لمحاولة تخفيض درجة عدم تماثل في المعلومات الامر الذي سينعكس بالضروره على تخفيض التعارض في المصالح ومشاكل الوكالة وما يتبعها اثار سلبية على قيمة الشركة وحجم الموارد التي يمكن الحصول عليها Maria ,(2010) latridis (2015) et.al. وتعد التقارير المحاسبية هي الاساس الذي يتم به تحليل اداء الوحدات الاقتصادية ، كما انها هي وسيلة الإتصال الرئيسية مع اصحاب المصالح لتوضيح آداء الوحدة ومتابعة حركة نمو الاستثمارات وتحديد الإتجاهات الرئيسية في إتخاذ القرارات ، كما انها احد الاليات الرئيسية لحوكمة الشركات ما يدعم حماية مصالح المستثمرين (2016) Campa et.al, (2013) Ismail et.al

وتعد الارباح من اهم المعلومات التي يتطلع لها اصحاب المصالح بمختلف انواعهم ,(2013)Rahman (2016) Evans et.al حيث انها تعد محدد قوى لحجم وقوة نشاط اي شركة ، وعادة تستخدم اسعار الاسهم لأي شركة لقياس حجم الارباح المتوقعة لاسهم تلك الشركة وبالتالي ينظر المحللين الماليين والمستثمرين إلى الارباح لقياس وتقييم مدى جاذبية سهم شركة ما دون غيره . وتعد ظاهرة إدارة الارباح من اهم المفاهيم في مجال البحث العلمي الأكاديمي في مجال المحاسبة بشكل عام والمحاسبة المالية بكل خاص لما تمثله من تلاعب من جانب إدارة الشركة بالإجراءات المحاسبية والمبادئ المقبولة قبولا عاما GAAP سيعا وراء إحداث تأثير ظاهري غير حقيقي على رقم الربح المفصح عنه عن طريق استغلال الثغرات في المبادئ المحاسبية والتي تتيح عدد من البدائل يمكن للشركة اتباعه بشكل قانوني .Noh et.al (2015),Gray et.al (2015) , Ebner et.al (2015)

ولذلك فإن العديد من الشركات تستخدم اسلوب إدارة الارباح للتأثير على رقم الربح لما له من تأثير على العوائد المستقبلية المتوقعة , (2013) Rahman (2016) Ferentinou et.al، وقد يستخدم مديروا الشركات إدارة الارباح كسلوك إنتهازي بشكل صعودي Upwards بغرض زيادة الارباح المفصح عنها ومنه زيادة مكافآتهم وإحتمالية إنضمامهم لمجلس الإدارة فيما بعد التقاعد ، وقد يتم إستخدام إدارة

الارباح بشكل هبوطي Downwards لتخفيض الارباح المعلن عنها بغرض التجنب الضريبي او التأثير على سياسات الملاك في تخصيص الموارد .

وقد اتجهت الدراسات في ما يخص إدارة الارباح إلى تحديد طريقتين اساسيتين لتنفيذ تلك الظاهرة وهما إدارة الارباح عن طريق الإستحقاقات Accrual-Based وإدارة الارباح عن طريق الانشطة الحقيقية Real Activities . اما إدارة الارباح عن طريق الإستحقاقات فتعتمد على وضع تقديرات من جانب الإدارة لبعض الارقام التي تسمح بها المعايير والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما GAAP وبالتالي التأثير الجوهري على الارباح المفصح عنها (كامل 2008) مثل تقدير العمر الإنتاجي وقيمة الخردة للاصول الثابتة وتقدير مخصص الديون المشكوك فيها وغيرها من الارقام التي تؤثر في مجملها على الارباح الحقيقية للشركة . أما إدارة الارباح عن طريق الانشطة الحقيقية والتي تعتمد على التلاعب في الانشطة الحقيقية للشركة وإظهار نتائج غير حقيقية في القوائم المالية للشركة مؤثرة في إحتساب رقم الربح المفصح عنه لاصحاب المصالح مثل :ارباح بيع الاصول الثابتة ، تكاليف البحوث والتطوير وغيرها (2016) Sellami, (2014) Cang et.al.

ومع خطورة تأثير أساليب إدارة الارباح على الآداء المالي الحقيقي للشركة وعلى مصداقية النسب المالية التي يتم إعدادها وإتخاذها كمحدد لقرارات استثمارية او تشغيليه ، فإن نقطة بداية مثل هذة الظاهرة كان في مرونة بعض المعايير المحاسبية وحرية تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما ولو بشكل جزئي . الامر الذي يتطلب ضرورة تحديد مدى تأثير جودة وقوة المعايير المحاسبية على الحد من ممارسات إدارة الارباح وتحجيم نتائجها على اصحاب المصالح Garrouch et.al (2014) , Ebner et.al (2015).

وتمثل معايير التقرير المالي الدولية خطوة للامام قام بها مجلس معايير المحاسبة الدولي IASB بهدف تحديد اسس للمقارنة بين اسواق راس المال في مختلف البلدان المشتركة بالمجلس، ومحاولة تضييق فجوة الإختلاف بين الدول وبعضها في تفاوت كفاءة سوق راس المال، هذا بالإضافة إلى إحتواء التقارير المالية على المعلومات

ذات الاهمية النسبية والإفصاح عنها بالشكل الملائم لاحتياجات متخذي القرارات واصحاب المصالح من مستثمرين سواء حاليين او محتملين، او مقرضين Ebrahimi et.al (2014).

وقد مر تطبيق معايير التقرير المالي الدولية بعدة مراحل بداية من عام 2005 مرورا بعام 2008 ثم 2011 و قد تم تفعيل اول معيار من معايير التقرير المالي الدولية IFRS 1 في يناير لعام 2005 مع إلتزام الدول المشتركة بمجلس معايير المحاسبة الدولي بالإلتزام بها . وقد تم إصدار 13 معيار حتى عام 2011 ، وينتظر تفعيل معيارين اخرين خلال بداية عامي 2016 و 2017 على التوالي فيما يخص ايرادات التعاقدات مع العملاء وتقنين الحسابات المؤجله .

وقد يحقق التوجه نحو تطبيق معايير التقرير المالي الدولية ميزة لأصحاب المصالح ، حيث تعمل على توفير قدر اعلى من المصداقية والشفافيه للمستثمرين Sung et.al (2014)، مع التوجه نحو مفاهيم اكثر ملائمة لاوضاع السوق المتغيرة مثل محاسبة القيمة العادلة. الامر الذي يتيح الفرصه لتوافر المعلومات في التوقيت المناسب مع زيادة القدرة على اكتشاف بعض الامور مثل تمهيد الدخل او إدارة الارباح من خلال الإلزام بحدود معينه في الافصاح سواء من ناحية الكم او الكيف الامر الذي ينعكس على القدرة التفسيرية للمعلومات المحاسبية وعلى جودة التقارير المالية ككل.

وعليه ، فإن هذا البحث يبدأ من منطلق ضرورة قياس مدى تأثير تبني معايير التقرير المالي الدولية IFRS على الحد من ممارسات إدارة الارباح تطبيقا على الشركات ببيئة الأعمال المصرية من خلال قياس حجم تلك الممارسات في ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما GAAP ثم مقارنته بحجم ممارسات إدارة الارباح بعد تبني الشركات في بيئة الاعمال المصرية لمعايير التقرير المالي الدولية IFRS وما فيها من تغيرات في السياسات المحاسبية سواء ملزمة او إختيارية .

مشكلة البحث:

تهدف معايير التقرير المالي الدولية إلى زيادة جودة المعلومات المحاسبية من خلال تحسين خصائص المعلومات التي ترد بالقوائم المالية وتخفيض فجوة المعلومات بين الاطراف الداخلية والخارجية للشركات، ويعد رقم الربح من اهم المعلومات المؤثرة في الآداء المالي لاي شركة لما له من تأثير على القيمة السوقية للشركة واسعار الاسهم في المستقبل . ومع كون جزء كبير من ممارسات إدارة الارباح يرجع إلى مرونة المباديء المحاسبية المقبوله قبولا عاما GAAP وحرية الاختيار بين بعض البدائل من السياسات المحاسبية المتاحه فإن هذا البحث يحاول الوصول لنتيجة بشأن هل تبني تطبيق معايير التقرير المالي الدولية IFRS من شأنة الحد من او تخفيض حجم ممارسات إدارة الارباح تطبيقا على الشركات في بيئة الاعمال المصرية.

ويمكن صياغة مشكلة البحث في الاسئلة الأتية :

- ماذا يقصد بظاهرة إدارة الارباح؟ وما هي اساليب إدارة الارباح؟ وكيفية قياسها؟
- ماهي أوجة الإختلاف بين مبادئ المحاسبة المقبولة قبولا عاما GAAP وبين معايير التقرير المالي الدولية IFRS والتي من شأنها التأثير على المعلومات الواردة بالقوائم المالية بصفة عامة وأرقام الربح بصفة خاصه ؟
- ما هو أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية IFRS على الحد من ممارسات إدارة الارباح للشركات في بيئة الاعمال المصرية ؟

هدف البحث :

يهدف هذا البحث إلى التعرف على التطور في المعايير المحاسبية وصولا لصدور معايير التقرير المالي الدولية IFRS، ومن ثم إجراء دراسة تجريبية لإختبار أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية IFRS على الحد من ممارسات إدارة الارباح عن طريق الإستحقاقات على عينة من الشركات المصرية من خلال قياس حجم ممارسات إدارة الارباح لتلك الشركات في ظل تطبيق كلا من المعايير المحاسبية المصرية ومعايير التقرير المالي الدولية IFRS.

أهمية البحث :

يتناول هذا البحث قضية هامة الا وهي تأثير التحول من تطبيق معايير المحاسبة المصرية المعتمدة على المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما GAAP إلى تبني معايير التقرير المالي الدولية IFRS على الحد من ممارسات إدارة الارباح عن طريق الإستحقاقات في بيئة الأعمال المصرية ، وتتمثل اهمية البحث في بعدين هما : الاهمية العلمية النظرية ، و الاهمية العملية التطبيقية . فبالنسبة للاهمية العلمية النظرية : تظهر اهمية البحث في كونه يقدم تحليل ملائم للبيئة المصرية والتي لا يمكن تعميم نتائج الابحاث في الدول الأخرى عليها و إن تقاربت السياسات العامة ، حيث تركز معظم الدراسات على جودة المعلومات المحاسبية في الدول الاوروبية و استراليا و الصين ، و تختلف تلك الدول مع مصر في الجوانب المؤسسية و التنظيمية و النواحي الإقتصادية و الإجتماعية بسوق راس المال .

اما فيما يتعلق بالاهمية العملية التطبيقية : فإن هذه الدراسة تستمد اهميتها من قدرتها على تحقيق المنفعه لاصحاب المصالح ومتخذي القرارات من مستثمرين و مقرضين وواضعي السياسات و المعايير ، فالدراسة ستعمل على تحقيق الزيادة في المحتوى المعلوماتي المتاح للمستثمرين سواء حاليين او محتملين ، كما ستعمل على توفير اساس تقييمي مفيد بالنسبة للمقرضين و الدائنين ، كما ستوفر عديد المنافع لواضعي السياسات و المعايير منها متابعة اثر تطوير المعايير و التحول من معايير المحاسبة الدولية (IAS) إلى معايير التقرير المالي الدولية (IFRS) ومدى اثر ذلك على رد فعل اصحاب المصالح و على نشاط سوق راس المال .

حدود البحث :

يتناول هذا البحث اثر التحول من تطبيق المعايير المحاسبية المصرية المعتمدة على المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما GAAP إلى تطبيق معايير التقرير المالي الدولية IFRS على الحد من ممارسات إدارة الارباح عن طريق الإستحقاقات على عينة من الشركات العاملة في بيئة الاعمال المصرية. و يخرج عن نطاق الدراسة التطبيقية إختبار اثر التحول من تطبيق المعايير المحاسبية المصرية المعتمدة على

المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما GAAP إلى تطبيق معايير التقرير المالي الدولية IFRS على جودة الأرباح ، كما يخرج عن نطاق الدراسة التطبيقية قياس اثر ذلك التحول لتبني معايير التقرير المالي الدولية IFRS على الحد من حجم ممارسات إدارة الارباح في مؤسسات القطاع المالي وشركات التأمين لما لها من طبيعة وسياسات خاصة في تكوين عناصر بالقوائم المالية غير متواجدة في طبيعة الشركات المقترح التطبيق عليها في عينة الدراسة التطبيقية .

فرض البحث

H_1 : يوجد علاقة إرتباط موجبه بين تطبيق الشركات المصرية المقيدة بالبورصة لمعايير التقرير المالي الدولية وبين إنخفاض ممارسات إدارة الارباح عن طريق الإستحقاقات .

خطة البحث

في ضوء أهداف البحث ومشكلته وحدوده، سوف يستكمل كما يلي:

7-1 معايير التقرير المالي الدولية ومنافع تطبيقها ومراحل التطبيق في مصر .

7-2 ممارسات إدارة الأرباح ودوافعها والعوامل المؤثرة فيها .

7-3 تحليل العلاقة بين تطبيق معايير التقرير المالي الدولية وبين الحد من ممارسات إدارة الأرباح عن طريق الإستحقاقات وإشتقاق فرض البحث .

7-4 منهجية البحث.

7-5 إختبار فرض البحث.

7-6 نتائج البحث والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

7-1 معايير التقرير المالي الدولية ومنافع تطبيقها ومراحل التطبيق في مصر .

7 – 1 – 1 اهمية المعايير المحاسبية

تعد المعايير والمبادئ المحاسبية بمثابة الإطار المنظم للإفصاح عن مخرجات نظام معلومات المحاسبة المالية متمثلا في القوائم والتقارير المالية ، وبالتالي فإنه من الطبيعي ان تكون جودة تلك التقارير المالية مرهونة ومرتبطة بجودة وقوة المعايير المحاسبية المرتجع إليها في الإعداد لتلك التقارير . وقد شهدت المعايير المحاسبية

تطورا كبيرا خلال الثلاثة عقود الأخيرة محاولة من مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB لزيادة الشفافية والقابلية للمقارنة للقوائم المالية ببيئات الأعمال المختلفة مع زيادة إعتمادية أصحاب المصالح على القوائم المالية والتقارير المصدرة من جانب المنشأة كمصدر رئيسي للمعلومات اللازمة لمساعدتهم على إتخاذ القرارات .

وقبل صدور معايير المحاسبة الدولية IAS كان الإعتماد على مجموعة من المبادئ والفروض المحاسبية والتي تعرف بين الأكاديميين والباحثين في مجال المحاسبة بـ المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما GAAP ، والتي تتضمن أساسيات الإفصاح المحاسبي الذي يهدف لتوفير المعلومات بشكل يناسب إحتياجات أصحاب المصالح مع توفير بدائل لبعض السياسات المحاسبية ليتم تطبيقها إتفاقا مع ما يتطلبة واقع الأعمال بكل منشأة . ثم كانت المرحلة الثانية في إصدار مجلس معايير المحاسبة الدولي IASB لمعايير المحاسبة الدولية IAS لتكون الإطار الشرعي الأول للإفصاح المحاسبي لجميع المنشآت في مختلف بيئات الأعمال ، وصولا للتطور الآخر متمثلا في معايير التقرير المالي الدولية IFRS والتي تعد جزء من معايير المحاسبة الدولية .

7 – 1 – 2 معايير التقرير المالي الدولية ونشأتها

تمثل معايير التقرير المالي الدولية خطوة للأمام قام بها مجلس معايير المحاسبة الدولي IASB بهدف تحديد اسس للمقارنة بين اسواق راس المال في مختلف البلدان المشتركة بالمجلس، ومحاولة تضييق فجوة الإختلاف بين الدول وبعضها في تفاوت كفاءة سوق راس المال، هذا بالإضافة إلى إحتواء التقارير المالية على المعلومات ذات الاهمية النسبية والإفصاح عنها بالشكل الملائم لاحتياجات متخذي القرارات واصحاب المصالح من مستثمرين سواء حاليين او محتملين، او مقرضين Ebrahimi .et.al (2014)

وقد مر تطبيق معايير التقرير المالي الدولية بعدة مراحل بداية من عام 2005 مرورا بعام 2008 ثم 2011 و قد تم تفعيل اول معيار من معايير التقرير المالي الدولية IFRS 1 في يناير لعام 2005 مع إلتزام الدول المشتركة بمجلس معايير المحاسبة

الدولي بالإلتزام بها . وقد تم إصدار 13 معيار حتى عام 2011 ، وينتظر تفعيل معيارين اخرين خلال بداية عامي 2016 و 2017 على التوالي فيما يخص ايرادات التعاقدات مع العملاء وتقنين الحسابات المؤجله .

وقد يحقق التوجه نحو تطبيق معايير التقرير المالي الدولية ميزة لأصحاب المصالح، حيث تعمل على توفير قدر اعلى من المصداقية والشفافيه للمستثمرين Sung et.al (2014)، مع التوجه نحو مفاهيم اكثر ملائمة لاوضاع السوق المتغيرة مثل محاسبة القيمة العادلة. الامر الذي يتيح الفرصه لتوافر المعلومات في التوقيت المناسب مع زيادة القدرة على اكتشاف بعض الامور مثل تمهيد الدخل او إدارة الارباح من خلال الإلزام بحدود معينه في الافصاح سواء من ناحية الكم او الكيف الامر الذي ينعكس على القدرة التفسيرية للمعلومات المحاسبية وعلى جودة التقارير المالية ككل .

ومع إعتبار معايير المحاسبة الدولية (IAS) بمثابة الإطار الشامل لتنظيم كافة المعالجات المحاسبية والإفصاح عنها، فإن معايير التقرير المالي الدولية (IFRS) تعد جزءا لا يتجزأ منها. وفي سبيل تحقيق التوافق في المعالجات المحاسبية فقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي (IASB) 13 معيار للتقرير المالي الدولي حتى الاول من يناير لعام 2013 ، البعض تم تفعيله والبعض الآخر ينتظر تفعيله في السنوات القليلة القادمة مغ إصدار مجموعة أخرى من معايير التقرير المالي الدولية . وقد تبنت العديد من الدول في العالم معايير التقرير المالي الدولية IFRS قصدا في زيادة التجانس والقابلية للمقارنة بين القوائم المالية للمنشآت المختلفة. وفيما يلي يقدم الباحث عرضا موجزا لأهم ما نصت عليه المعايير الخاصة بإعداد التقارير المالية الدولية (IFRS) :

معيار التقرير المالي الدولي رقم (1) : تبني معايير التقرير المالي الدولية لأول مرة First Adoption of IFRS

ويهدف هذا المعيار بشكل أساسي إلى زيادة جودة القوائم المالية المعدة وفقا للمعايير بحيث تكون أكثر وضوحا وقابلية للمقارنة ، تكون نقطة بداية لتطبيق المعايير ، مع

مراعاة عامل التكلفة في تحسين جودة القوائم المالية . ويضمن المعيار إرشادات عن كيفية إعداد القوائم المالية وفقا للمعايير المصدرة ومعالجة الإختلافات الناتجة عن الإنتقال إلى تطبيق المعايير .

معيار التقرير المالي الدولي رقم (2) : الدفع على أساس الأسهم – Share Based Payment

يتناول المعيار كيفية المعالجة المحاسبية لمدفوعات الأسهم في حالة قيام المنشآت بإصدار أسهم للإكتتاب أو أسهم للموظفين والإدارة كمكافآت أو لأطراف أخرى .وقد أوضح المعيار ثلاثة أنواع من معاملات الدفع على أساس الأسهم تمثلت في : معاملات المنشأة التي تقوم فيها بإستلام بضاعه أو خدمات مقابل أسهم ، معاملات يتم فيها شراء بضاعه أو خدمات مقابل الإلتزامات التي يتم تحملها تجاه المورد مقابل منافع مرتبطة بقيمة الأسهم ، والمعاملات التي تقوم فيها الشركة بشراء بضاعه أو خدمات تم الإتفاق على سداد قيمتها نقدا أو مقابل أسهم .

معيار التقرير المالي الدولي رقم (3): إندماج الأعمال Business Combinations

يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي رقم (22) بحيث ينص على الآتي : إستخدام أسلوب الشراء في المحاسبة عن كافة عمليات الإندماج بين الشركات ، تحديد الشركة المقتنية أو القائمة بالإندماج ، قياس تكلفة الإندماج بالقيمة العادلة وتحديد أسس الإعتراف بشهرة المحل ، و الإعتراف بالأصول والإلتزامات عند الإندماج .

معيار التقرير المالي الدولي رقم (4) : عقود التأمين Insurance Contracts

يهدف المعيار بشكل رئيسي إلى تحديد أساليب إعداد التقارير المالية لعقود التأمين المصدرة من أي هيئة أو مؤسسة تختص بإصدار مثل تلك العقود. كما يتناول المعيار إدخال تعديلات على المحاسبة عن عقود التامين والإفصاح عنها .

معيار التقرير المالي الدولي رقم (5): الاصول غير المتداولة المحتفظ بها بغرض البيع والعمليات المتوقفه

يتناول هذا المعيار المعالجة المحاسبية للأصول المحتفظ بها لغرض البيع وقياسها بالمبلغ المسجل أو القيمة العادله مطروحا منها التكاليف حتى البيع أيهما اقل ، كما يتناول عرض الأصول المحتفظ بها لغرض البيع في الميزانية العمومية بشكل منفصل، مع عرض نتائج العمليات المتوقفه بشكل منفصل في قائمة الدخل . يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي رقم (25) الخاص بالعمليات المتوقفه.

معيار التقرير المالي الدولي رقم (6) : إستكشاف وتقييم الموارد المعدنية Exploration for and Evaluation of Mineral Resources

يتعرض هذا المعيار لكيفية المعالجة المحاسبية لمصاريف الإستكشاف للموارد المعدنية ، مع تحديد كيفية تقييم تلك الموارد المستكشفه ، بالإضافة إلى تقييم الأصول المستخدمة في الإستكشاف والإفصاح عنها .

معيار التقرير المالي الدولي رقم (7) : الأدوات المالية "الإفصاح" Financial instruments " Disclosure"

يعد هذا المعيار مكملا لمما تضمنه معياري المحاسبة الدوليين رقم (32 و 39) ، حيث يهدف المعيار إلى توضيح أهمية الأدوات المالية للمركز والآداء المالي للشركة، مع الإشارة إلى مدي وطبيعة المخاطرة التي تتعرض لها الشركة الناتجه عن تملكها للأدوات المالية ، مع توضيح كيفية التعامل معها.

معيار التقرير المالي الدولي رقم (8) : القطاعات التشغيلية Operating segments

يهدف هذا المعيار إلى حث الشركات على الإفصاح من أجل تمكين مستخدمي القوائم المالية تقييم طبيعة ممارسات الشركة، وهو ما يعد تعديلا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (34) وإحلالا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (14) حيث يتطلب ان تفصح الشركة عن قطاعاتها التشغيلية في قوائمها المرحلية، كما ينص المعيار على ضرورة

إفصاح الشركات عن معلومات مالية وصفية عن قطاعاتها التشغيلية والتي تحقق شروط معينه للإفصاح .

معيار التقرير المالي الدولي رقم (9) : الأدوات المالية Financial Instruments

ويحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي رقم (39) الخاص بالقياس والإعتراف بالأدوات المالية ، وقد تم تعديل ذاك المعيار لأكثر من مرة دون ان يتم تفعيله حتى تم التفعيل بداية عام 2015 .

معيار التقرير المالي الدولي رقم (10) : القوائم المالية الموحدة Consolidated Financial Statements

ويرتبط المعيار بكيفية إعداد وعرض القوائم المالية المموحدة من جانب الشركة الأم أو الشركة المسيطرة ، كما يتناول المعيار تحديد مفهوم السيطرة وحقوق الحماية والسلطة وغيرها من المفاهيم المرتبطة بعمليات السيطرة بالإضافة إلى تناول كيفية الإفصاح عنها . وقد تم إصدار المعيار ليعد مكملا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (27) والذي أصبح قاصرا على القوائم المالية المستقلة .

معيار التقرير المالي الدولي رقم (11) : الترتيبات المشتركة Joint Arrangements

ويتم تعريف الترتيب المشترك وفقا للمعيار بإنه ترتيب يكون لجهة معينه أو أكثر سيطرة مستركة عليه ، ويفرق المعيار بين الترتيب المشترك ووبين كلا من الإتفاق المشترك والعقد المشترك، كما يهتم المعيار بتقييم الحقوق والمتطلبات المتعلقة بالترتيبات المشتركة وكيفية المحاسبة والإفصاح عنها .

معيار التقرير المالي الدولي رقم (12) : الإفصاح عن الحقوق في المنشآت الأخرى Disclosure of interests in other entities

يتناول المعيار طرق المحاسبة والإفصاح عن حقوق الشركة في المنشآت الأخرى والمخاطر المتعلقة بها وأثرها على المركز المالي والآداء المالي والتدفقات النقدية للشركة . وتجدر الإشارة إلى أنه لا يتداخل نطاق المعيار مع معيار التقرير المالي

الدولي رقم (9) الخاص بالأدوات المالية إلا فيما يتعلق بالمنشآت المهيكلة غير الموحده والحقوق المتعلقة بالعقود المشتركة المقتناه من منشأة لا تشارك في سيطرة مشتركة

معيار التقرير المالي الدولي رقم (13) : القياس بالقيمة العادلة Fair Value Management

يعرض المعيار تعريف القيمة العادلة بإنها الثمن الذي يمكن إستلامه نتيجة بيع أصل أو تحويل إلتزام بموجب عملية منظمة في السوق في تاريخ القياس ، كما يتناول المعيار متطلبات الإفصاح عن القياس بالقيمة العادلة مع وضع هيكل جديد لقياس القيمة العادلة .

وبالتالي يتضح من العرض السابق أن معايير التقرير المالي الدولية IFRS لم تصدر كي تلغي معايير المحاسبة الدولية IAS أو تحل بدلا منها، بل تم إصدارها كي تساعد على زيادة جودة القوائم والتقارير المالية وقابليتها للمقارنة، بالإضافة إلى وضع بعض الأسس التفصيلية لمعالجة بعض العمليات الخاصة أو تنظيم الإفصاح المشترك بين الشركات ذات الملكية المشتركة وأشكالها المختلفة من إندماج أو سيطرة. وتجدر الإشارة بإن معايير التقرير المالي الدولية IFRS قد عملت على الحد من المرونة في السياسات والبدائل المحاسبية الأمر الذي كان من أهم ما يعيب مرحلة تبني المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما GAAP .

7 – 1 – 3 الإختلافات بين المبادئ المحاسبية المقبوله قبولا عاما وبين معايير التقرير المالي الدولية

من الطبيعي أن تختلف النظم المحاسبية ما بين الدول بشكل جزئي بسبب الإختلافات في بيئة التطبيق (الأميرة) والتي قد تتمثل في النظام القانوني بالدولة ومدى أهمية التمويل بالإقتراض أو برأس المالي ، كما تلعب الثقافة الأكاديمية دورا هاما في تطوير النظم المحاسبية . ومع كون المعايير المحاسبية هي الإطار التنظيمي الرئيسي لمخرجات أي نظام معلومات محاسبي فإنه من الطبيعي أن تختلف بعض المعالجات المحاسبية عند تطبيق معايير محاسبية مختلفة، ومع التحول من الإعتماد

على المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما GAAP إلى معايير المحاسبة الدولية IAS ومن بعدها IFRS فإن العديد من المعالجات المحاسبية لبعض العناصر قد إختلفت . وسوف يستعرض الباحث بعضا منها في الجدول التالي :

البند المحاسبي	GAAP	IFRS
المخزون : تدفق التكلفة سعر السوق (قاعدة التكلفة أو السوق)	مسموح بطريقة LIFO تكلفة الإستبدال	غير مسموح بطريقة LIFO القيمة القابلة للتحقق
الأصول الثابتة : قيمتها بالميزانية الفحص والصيانة تدهور الأصل	التكلفة التاريخية يمكن رسملتها (أو) تسجيلها كمصروف القيمة الدفترية للأصل تزيد عن التدفقات النقدية المستقبلية	التكلفة التاريخية (أو) سعر إعادة التقييم يتم رسملتها القيمة الدفترية للأصل تزيد عن القيمة الأعلى من القيمة الإستبدالية والقيمة العادلة مطروحا منها تكاليف البيع
الطريقة المستخدمة لمعالجة عقود المقاولات عند عدم ملائمة طريقة نسبة الإتمام (الإنجاز)	طريقة العقد التام	طريقة إسترداد التكلفة
تكاليف البحوث والتطوير	تسجل كمصروف وقت دفعه	يتم رسملتها بشروط محددة
برامج ومعاشات التقاعد	يتم تقسيمها على فترة الخدمه المتبقية أو التوقعات لفترة	يعترف بها بشكل فوري

البند المحاسبي	GAAP	IFRS
	الحياة	
البيانات المالية المجمعة: السياسات المحاسبية للشركة القابضة والتابعه عرض البنود غير العادية	لا يشترط التطابق مطلوب وفقا لشروط محدده	يشترط التطابق غير مسموح بعرضها
مكاسب عقود الإيجار	يتم تقسيمها على مدة العقد	يعترف بها بشكل فوري
التقارير المرحلية	تعد جزء من تقارير السنه الكامله	تعد فترة محاسبية منفصله عن الكاملة
التدفقات النقدية : الفوائد المدفوعة الفوائد المحصلة	ضمن الانشطة التشغيلية ضمن الأنشطة التشغيلية	ضمن الأنشطة التشغيلية أو التمويلية ضمن الأنشطة التشغيلية أو الإستثمارية

وبالتالي يتضح مما سبق من عرض بعض وليس كل الإختلافات بين المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما GAAP وبين معايير التقرير المالي الدولية IFRS أن هناك الكثير من المرونة في التحول بين البدائل والسياسات المحاسبية في ظل تبني المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما GAAP عنه في ظل تبني معايير التقرير المالي الدولية IFRS ، وهو الأمر الذي يضعف من جودة القوائم والتقارير المالية بصورة رئيسية مع ضعف قابلية القوائم المالية للمقارنة سواء في بيئة عمل واحدة أو في ظل بيئات أعمال مختلفة ، الأمر الذي تحاول من خلاله معايير التقرير المالي الدولية وضع أسس موحدة لإعداد القوائم المالية بشكل يسهل من عملية المقارنة

وزيادة درجة الشفافية في إعداد القوائم المالية ، وبالتالي ينعكس ذلك على زيادة جودة القوائم المالية .

7 – 1 – 4 معايير التقرير المالي الدولية وتطبيقها في مصر

قامت جمهورية مصر العربية بتبني معايير المحاسبة الدولية (IAS) وفقا لقرار وزير الإقتصاد رقم 503 لعام 1997 ، وهو القرار الذي ألزم جميع الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية بتطبيق تلك المعايير التي تم ترجمتها ومحاولة إجراء تعديلات بسيطة عليها كي تتوافق مع بيئة الأعمال المصرية . وقبل ذلك كان الإعتماد بشكل رئيسي على المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما (GAAP) والتي لم تكن تتضمن الكثير من التفاصيل التي من شأنها ان تعمل كمحدد للمقارنة بين القوائم المالية سواء بين الشركات بنفس البلد أو ببلاد مختلفة .

لكن مع إصدار قرار وزير الإقتصاد بعام 1997 أصبح تطبيق معايير المحاسبة الدولية بعد ترجمتها إلى المصرية هو الإجراء القانوني الملازم لإفصاح الشركات عن قوائمها المالية ، مع الإشارة إلى ان معالجة أي أمور لم تتضمنها المعايير المصرية سوف يتم فيها الرجوع إلى ما تنص عليه المعايير الدولية والتي كانت قد إتجهت منذ عام 2002 لإصدار معايير التقرير المالي الدولية (IFRS) والتي تتضمن أمور لم تكن في نطاق معايير المحاسبة الدولية (IAS) أو تفاصيل لم يتم التطرق إليها في المعايير الدولية . وهو ما صدر به قرار رسمي في عام 2002 برقم 345 من وزير الإقتصاد ، ثم أتبعه وزير الإستثمار بإصدارة لقرار رقم 243 لعام 2006 بعد تفعيل معايير التقرير المالي الدولية (IFRS) عندما نص على إصدار معايير مصرية جديدة عددها 35 معيار متضمنة ما تم إصداره في معايير التقرير المالي الدولية (IFRS) حتى ذاك الحين.

وفي عام 2015 صدر قرار وزير الإستثمار رقم 110 ينص على إعادة تجديد معايير المحاسبة المصرية كي تتضمن كل ما تم إصداره من معايير التقرير المالي الدولية (IFRS) ليصبح عددها 39 معيارا ، وإلغاء العمل بالمعايير التي صدرت

بموجب قانون 243 لعام 2006 والذي كان فقط يتضمن جزءا من معايير التقرير المالي الدولية التي تم تفعيلها إلى ذاك الحين .

ومع وجود تحول وتغيير في المعايير المحاسبية المطبقة فإنه في حكم المؤكد وجود مزايا محققة من ذاك التحول ينعكس بشكل واضح على القوائم المالية، ومن أهم المزايا التي يمكن تحققها نتيجة لتبني معايير التقرير المالي الدولية (IFRS) في مصر هو زيادة جودة المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية من زيادة جودة الخصائص النوعية للمعلومات التي منها الدقة والشمول، وهو الأمر الذي ينعكس على من ظاهرة عدم تماثل المعلومات ومدى الحاجه إلى معلومات من مصادر أخرى Madawaki (2012) .

كما أن تبني معايير التقرير المالي الدولية (IFRS) من المتوقع أن يعمل على تحسين قابلية القوائم المالية للمقارنة كأحد خصائص جودة المعلومات المحاسبية وهو ما سيعمل على تخفيض تكلفة تشغيل المعلومات، بالإضافة إلى زيادة منفعة التقارير المالية للشركات وسهولة تحديد ربحية الشركات والأإختيار بينهم لأغراض الإستثمار (سامي 2013 ، Madawaki 2012) .

ومما سبق إستعراضه في ذاك المبحث يتضح أن معايير التقرير المالي الدولية (IFRS) تحقق عديد المزايا التي تصب في مصلحة رفع جودة القوائم المالية ، إلا أن هناك بعض العوامل والظواهر التي قد لا يظهر أثرها على القوائم المالية بشكل واضح كظاهرة إدارة الأرباح ، فمثل تلك الظاهرة تعتمد على وجود مساحة من المرونة في المعايير والسياسات المحاسبية المتبعه كي تتمكن الإدارة المعدة للقوائم المالية من التلاعب في نتائج الأعمال نحو إتجاه معين ، وكما تمت الإشارة في الفصل السابق الخاص بتطور المعايير المحاسبية انه في ظل تبني المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما (GAAP) كان يتوافر لمعدي القوائم المالية مساحة كبيرة من المرونة في الإختيار بين البدائل في السياسات المحاسبية ، وهو الأمر الذي يقل بشكل كبير في ظل تبني معايير التقرير المالي الدولية (IFRS) كما سبق العرض في الفصل السابق الخاص بالمعايير .

7-2 ممارسات إدارة الأرباح ودوافعها والعوامل المؤثرة فيها .

7 – 2 – 1 ممارسات إدارة الأرباح من حيث المفهوم والتطبيق

تعددت الدراسات التي تناولت ظاهرة إدارة الارباح من حيث مفهومها واساليبها وطرق تطبيق ممارسات إدارة الأرباح وحوافز القيام بها . حيث تمثل الارباح محدد هام لاتجاه انشطة الوحدات الإقتصادية ، ومع إعتماد قياس القيمة السوقية لاي وحدة اقتصادية عن طريق القيمة الحالية للأرباح المتوقعة مستقبلا لاسهم تلك الشركة فإن كلا من المحللين الماليين والمستثمرين ينظرون للأرباح لتحديد مدى جاذبية سهم لشركة معينة دون غيره (Rahman 2013).

ومن الملاحظ ان الشركات ذات توقعات الارباح المنخفضه تكون اسعارها منخفضه مقارنة بتلك الشركات التي تزيد قيمة توقعات ارباحها . الامر الذي يعطي ظاهرة ادارة الارباح دورا محوريا في تحديد سعر اسهم الشركات ، كما تحدد بشكل عام طريقة تخصيص الاموال في سوق راس المال . ويمكن تعريف ظاهرة إدارة الارباح وفقا ل (Rahman 2013) و (Leonidas et.al 2012) بانها ممارسات متعمدة من قبل الإدارة عند إعداد وعرض التقارير المالية للشركة استغلالا للمرونة في المبادئ المحاسبية لتقدير بعض العناصر بهدف التاثير على ارباح الوحدة الإقتصادية خلال فترة معينة إما بالزيادة او بالنقص .كما يمكن تعريفها بإنها استراتيجية تعتمد على التطبيق غير السليم من جانب الادارة للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما للتلاعب بالارباح الحقيقية للشركة وصولا للارباح المستهدفه والمتوقعه من قبل المحللين الماليين والمستثمرين .

ويجب الإشارة إلى ان إدارة الارباح تختلف عن مصطلح تمهيد الدخل Income smoothing والذي يقصد به وفقا ل (Raymond et.al , Rahman 2013 2015) استخدام الاساليب المحاسبية لتقليل التذبذب الحاد في ارباح شركة ما بين فترات متتالية ، حيث ان المستثمرين عادة ما يفضلوا دفع علاوة على الاسهم التي يستقر التغير في ارباحها المتوقعه عن تلك التي تتغير ارباحها المتوقعه صعودا وهبوطا بشكل حاد .

وتتعدد الاساليب التي يمكن للإدارة بها تطبيق إدارة الارباح، وبشكل عام اتفقت الدراسات السابقة في هذا المجال على ان هناك اسلوبين اساسيين في إدارة الارباح وهما : إدارة الارباح عن طريق الاستحقاقات ، وإدارة الارباح الحقيقية .

وفيما يخص إدارة الارباح عن طريق الإستحقاقات ، فتتمثل الاستحقاقات في العناصر غير النقدية المتضمنه في قائمة الدخل او في الميزانية العمومية ،ومن امثلتها (كامل 2008) : تكاليف عقود المقاولات طويلة الاجل (نسبة الإنجاز) من خلال تضخيم او تخفيض نسب الإنجاز خلال سنوات العقد والتأثير في ارباح العقد المفصح عنها، مصروف الإهلاك للاصول الثابتة والذي يعتمد على تقدير العمر الإنتاجي للاصول الثابتة في بداية فترة استخدامها وكذلك قيمتها كخردة الامر الذي يعطي الفرصه للمديرين من التحكم في مصروف الإهلاك المحمل على قائمة الدخل من استخدام تقديرات متفاءلة او متشائمة للعمر الإنتاجي وقيمة الخردة ، تقدير مخصص الديون المشكوك فيها من حساب العملاء وتحديد صافي الديون الجيدة القابلة للتحصيل حيث يمكن للمديرين استخدام تقديرات متفائلة او متشائمة لذلك المخصص حسب الرغبة في التأثير على رقم الربح ، الإعتراف الكامل بارباح بيع الاصول الثابتة خلال فترة معينة وبالتالي إعطاء الفرصه للتلاعب في ايرادات الاوراق المالية المستثمر بها كنوع من انواع الاصول الاخرى.

اما فيما يخص إدارة الارباح عن طريق الأنشطه الحقيقية فإنها_تعتمد على التلاعب في الانشطة الفعلية للشركة بغرض تضليل اصحاب المصالح بشأن تحقق اهداف معينة مدرجه بالقوائم المالية دون حودثها بشكل فعلي (Jennifer 2012) ، وقد تكون تلك الاهداف مرتبطة بقرارات تشغيلية مثل : النفقات الإختيارية ، نفقات البحوث والتطوير ، تقيم المخزون . وقد تكون اهداف مرتبطة بقرارات استثمارية مثل : شراء وبيع الاصول طويلة الأجل ، وقد تكون ايضا اهداف متعلقة بقرارات تمويلية مثل قرارات اعادة شراء الاسهم واستخدام المشتقات المالية .

7 – 2 – 2 دوافع وحوافز القيام بممارسات إدارة الأرباح

يتضح من التطرق لتعريف ظاهرة إدارة الأرباح ان ممارساتها تصب بشكل رئيسي في مصلحة الإدارة ، فوفقا لدراسة " حنفي (2010)" فإن التأثير في رقم الربح المشار إليه في التقارير المالية يؤثر في مدى مقابلة تنبؤات المحللين الماليين وتحديد مدى امكانية الوفاء بشروط المديونية وغيرها من الامور التي تهدف للإبقاء على الإدارة لاطول مدة ممكنه . ومع إختلاف اصحاب المصالح وإختلاف كيفية توفير الإدارة لإحتياجاتهم من المعلومات والتقارير المالية فإن الباحث سوف يقوم بتقسيم دوافع وحوافز إدارة الأرباح إلى ثلاثة اقسام رئيسية : حوافز شخصية للإدارة ، حوافز خاصة بسوق رأس المال ، وحوافز تنظيمية اتفاقا مع دراسات (Rahman 2013, Gee et.al 2012).

أولا : الدوافع الشخصية لممارسات إدارة الأرباح

- **الحوافز الإدارية والمكافآت**

تعد الحوافز والمكافآت الإدارية من اهم الدوافع الرئيسية لقيام إدارة اي منشأة بممارسات إدارة الأرباح ، حيث تعتمد حوافز المديرين بشكل رئيسي على صافي ربح المنشأة والذي يعد الناتج النهائي لممارسات إدارة الأرباح سواء بشكل مباشر او بشكل غير مباشر من خلال الإعتماد على قيمة الاسهم التي تحدد سوقيا كرد فعل لتغير صافي ربح المنشأة " الفار (2014)". وقد اشارت دراسة (Ibrahim et.al 2011) بان إدارة الارباح تزيد بشكل جوهري في ظل عقود حوافز المديرين النقدية مقارنة بالتي تعتمد على اصدار اسهم نتيجة لإن تلك الاسهم قد تتجة قيمتها للانخفاض الحاد إذا فشلت سياسة إدارة الارباح المتبعة . او الإستفادة من عدم تماثل المعلومات من جانب الاطراف ذات المعرفة بالربح الحقيقي للشركة والربح المفصح عنه وإتخاذ قرارات لتحقيق الاستفادة من تغير اسعار اسهم الشركة .

وتعتمد سياسة الإدارة في إدارة الأرباح لتعظيم الحوافز والمكافآت من خلال تطبيق السياسات المحاسبية وتغليب البدائل التي يتوقع ان يترتب عنها تحويل الأرباح الحالية إلى الفترات القادمة في المستقبل او العكس " الفار (2014) " . فوفقا لدراستي (حنفي 2010 و Goh et.al 2012) فإن تحديد الإدارة لإستراتيجية إدارة الأرباح

سواء في الإتجاه الصعودي او الهبوطي – الزيادة او النقص – يتوقف على مستوى الأرباح الفعلي المحقق من قبل الشركة في الفترة الحالية . فإذا كانت الأرباح الفعلية أكبر من الحد الاقصى للارباح المحقق في فترات سابقة فإنه يكون لدى الإدارة حافز لإدارة الارباح بشكل هبوطي للفترة الحالية بسبب ان اي زيادة في الأرباح لن يترتب عليها اي زيادة في المكافآت ، وبالتالي تحويل جزء من ربح الفترة الحالية لفترات مستقبلية لضمان مستوى معين من المكافآت والحوافز . أما إذا كانت الأرباح الفعلية أقل من الحد الأدنى للارباح المحقق في فترات سابقة فإنه يكون لدى الإدارة حافز لإدارة الارباح بشكل صعودي للفترة الحالية لضمان الحصول على الحد الأدنى من المكافآت والحوافز ، مع ملاحظة أنه في حالة فشل زيادة أرباح الفترة الحالية فإنه يتم تعويض ذلك بممارسة إدارة الارباح بشكل هبوطي لضمان زيادة الأرباح في الفترات المستقبلية وبالتالي ضمان مستوى معين من المكافآت والحوافز .

تحقيق الأمن الوظيفي :

يقصد بالأمن الوظيفي هو الجهد المبذول من جانب الإدارة للحفاظ على وظيفتها في إدارة منشأة ما . وقد يقوم المديرون بإنتهاج ممارسات إدارة الأرباح بهدف تحقيق الأمن الوظيفي من خلال التأثير على أرباح الشركة وقيمة الأسهم لضمان إحتفاظهم بوظيفتهم وعدم استبدالهم (Hassan et.al 2012 , Manzalawy 2013) . وقد اشارت تلك الدراسات إلى ان المديرين ينتهجون ممارسات إدارة الأرباح ذات الإتجاه الصعودي بشكل خاص في السنة الأخيرة من نهاية عقدهم التوظيفي مع الشركة، وذلك من خلال تخفيض تكاليف البحوث والتطوير في تلك السنه وتأجيلها للسنوات التاليه ، الأمر الذي يترتب عليه زيادة الأرباح في تلك السنه " الفار (2014)" وبالتالي تحفيز الملاك على التجديد لهم وإحتفاظ المديرون بوظائفهم لفترات إضافية قادمة.

وفي دراسة Rahman et.al (2013) تمت الإشارة إلى انه عند قيام الملاك بتعيين مدير تنفيذي جديد قبل نهاية السنه المالية بفترة ليست بالطويلة قد يقوم هذا المدير بإدارة الارباح بشكل هبوطي في سنة التعيين وتحويل جزء من الارباح لفترات تالية

وبالتالي زيادة ارباح تلك الفترات التاليه مستقبلا ، وهو ما يترك أثرا إيجابيا لدى الملاك – الذي يهمهم في المقام الأول تعظيم ثرواتهم – ويساعد المدير التنفيذي الجديد على الإحتفاظ بوظيفته لفترات قادمة .

ثانيا : الدوافع التنظيمية الداخلية لإدارة الأرباح :

- **شروط المديونية والإتفاقات التعاقدية :**

اصبح من مسلمات واقع سوق راس المال في بيئات الأعمال المختلفه قيام المنشآت بالإقتراض لتوفير وتمويل إحتياجاتها المالية ، وعند إتمام عملية الإقتراض يقوم المقرض ايا كان شكله المالي – منشأة أعمال أو منشأة مالية – بوضع عديد الشروط على الجهة المقترضه لضمان سداد تلك الإلتزامات المالية في الوقت المتفق عليه "الفار (2014)" . وبالتالي كلما اضبح المركز الإئتماني للجهة المقترضة ضعيفا فإن تلك الشروط الخاصة بالمديونية تصبح أكثر تعقيدا ، الأمر الذي قد يصل في بعض الأحيان إلى وضع شروط بشأن توزيعات الأرباح او تغيير شكل المنشأة المقترضه – الدخول في عمليات إندماج وإستحواذ – . وعلى ذلك فإن مثل تلك الشروط الخاصة بالمديونية تعطي حافزا قويا للمديرين لتنفيذ والقيام بممارسات إدارة الأرباح خاصة في ظل صعوبة الأعباء التي يمكن ان تتحملها المنشأة في حالة مخالفة الإتفاقات التعاقدية الامر الذي يصل في بعض الأحيان للمساءلة القضائية وحل المنشأة المقترضة وإعلان إفلاسها .

وقد أشارت دراستي (Wenxia et.al 2013 , Scott 2006) إلى انه من المتوقع ان تقوم الادارة بممارسات إدارة الأرباح ذات الإتجاه الصعودي بهدف زيادة الأرباح المفصح عنها في القوائم المالية لتخفيض إحتمالات مخالفة الشروط التعاقدية للديون التي تعتمدعلى الارباح ، وبالتالي نقل جزء من ارباح الفترات المستقبلية إلى الفترة الحالية . هذا بالإضافة إلى ان المنشآت التي ترغب في الإقتراض عن طريق إصدار سندات تقوم بممارسات إدارة الارباح بشكل صعودي لإعطاء مؤشر للمقرضين على قوة المركز المالي للمنشأة وإنخفاض درجة المخاطر المرتبطة بمثل ذلك النوع من الإستثمار .

وبالتالي يتضح مما سبق أن رغبة الإدارة في الحصول على القروض بتكلفة تمويل مناسبة والتخفيف من حدة الشروط والإتفاقات التعاقدية، وكذلك الرغبة في في تجنب عواقب مخالفة تلك الشروط والإتفاقيات التعاقدية الخاصة بالمديونية للأطراف المقرضه للمنشأة يعد من أهم الحوافز للقيام بممارسات إدارة الأرباح خاصة بشكل صعودي بزيادة أرباح الفترات الحالية على حساب الفترات المستقبلية.

- **عند الإكتتاب العام لأول مرة :**

يعد الإكتتاب العام لأول مرة هو اول علاقة اي منشأة مع المساهمين، وعلى ذلك فإن الإدارة ترغب في تحقيق إنطلاقة ناجحه في سوق رأس المال ومحاولة رفع قيمة الأسهم وزيادة عدد المساهمين عند طرح الاسهم للبيع . ومع إعتماد المستثمرين على المعلومات الوارده بالقوائم والتقارير المالية، وكون الوحدات القائمة بطرح الإكتتاب العام لأول مرة لا يتوافر عنها معلومات كافية فإنه يسهل توجيه أولئك المستثمرين من خلال عرض ارقام غير واقعية للربح . فقد أشارت دراسة Ahmed et.al (2011) إلى ان دوافع المديرين للقيام بممارسات إدارة الارباح عند طرح الأسهم للبيع خاصة لاول مرة تكون مرتفعه بهدف تحسين صورتها في سوق رأس المال ورفع قيمة الاسهم، مع الإشارة إلى ان ممارسات الأرباح في تلك الحالة تكون ذات إتجاها صعودي لزيادة الأرباح المفصح عنها .

تجنب التكاليف السياسية :

تتمثل التكاليف السياسية في اي مبالغ يحتمل ان تدفع من جانب المنشأة لجهات حكومية والتي من أهمها الضرائب بأنواعها . وقد تمثل الرغبة في تجنب التكاليف السياسية حافزا قويا للإدارة لتطبيق ممارسات إدارة الأرباح ، فقد تقوم الإدارة بإتباع ممارسات إدارة الأرباح بشكل هبوطي بهدف تخفيض رقم الربح الخاضع للضريبة وبالتالي تخفيض الضرائب الواجب دفعها " الفار (2014)" . وقد اشارت دراسة Hamid et.al (2012) ان المنشآت الأكثر إستخداما لممارسات إدارة الارباح بشكل هبوطي هي تلك التي تعمل في ظل بيئات الأعمال ذات المعدلات الضريبية المرتفعه

ثالثا : اسباب متعلقة بسوق رأس المال

مع إنتشار نظرية الوكالة بالنسبة للشركات المساهمة بسوق رأس المال وإنفصال الملكية عن الإدارة ، اصبح من الصعب ملاحظة آداء الإدارة بشكل مباشر " الفار (2014)" ، الأمر الذي يظهر في ظاهرة عدم تماثل المعلومات المتوافرة للمديرين وللمستثمرين . وبالتالي يكون إعتماد المستثمرين وأصحاب المصالح بشكل رئيسي على القوائم المالية كمصدر رئيسي للمعلومات، ولكن يلجأ بعض المستثمرين وأصحاب المصالح لطرف خارجي للرقابه على آداء المنشأة وتحديد كفاءة الإدارة بشكل غير مباشر من خلال القيام بتقييم المعلومات الوارده بالقوائم والتقارير المالية للمنشأة، ومن هؤلاء الأطراف يظهر المحللين الماليين والذين يقومون بالتحليل الموضوعي لآداء الشركات ومنه الوصول لوضع تنبؤي لآداء الشركة بشكل عام وأرباحها وعائد أسهمها بشكل خاص.

توقعات وتنبؤات المحللين الماليين :

قد يكون لدى الإدارة الدافع للقيام بممارسات إدارة الأرباح هو مقابلة تنبؤات المحللين الماليين وإدارتها من خلال تحويل الأرباح بين الفترات الزمنية المختلفه . ففي دراسة Sun et.al (2010) تمت الإشارة إلى ان هدف قيام المحللين الماليين بالتنبؤ بارباح المنشآت خاصة المقيدة بالبورصة لمساعدة أصحاب المصالح على وضع تقييم موضوعي لقيمة الأسهم ، ومنه إتخاذ قرارات ملائمة تجاه المنشأة سواء بالإحتفاظ بالاسهم او بيعها . وهو الأمر الذي يمثل إتجاها إرشاديا للإدارة عند القيام بممارسات إدارة الأرباح ، فإذا كانت تنبؤات المحللين الماليين تشير لإرتفاع قيمة الاسهم فإن ذلك يمثل حافزا للإدارة للقيام بممارسات إدارة الأرباح بشكل صعودي لمقابله او تجاوز تلك التنبؤات . وكذلك الأمر في حالة إشارة تنبؤات المحللين الماليين لإنخفاض قيمة الأسهم ، حيث تدفع تلك التنبؤات الإدارة لزيادة الأرباح بممارسة إدارة الأرباح بشكل صعودي لمخالفة تلك التنبؤات السلبيه .

وفي نفس السياق فقد اتفقت دراستي (Latridis et.al 2009 , Daniel et.al 2008) على ان تنبؤات وتوقعات المحللين الماليين له أهمية حيوية لإعطاء مؤشر

لكفاءة الإدارة وإمكانية إستمرارها في عملها . وبالتالي فإن مقابله توقعات المحللين الماليين يؤخذ ضمن أولويات الإدارة نظرا لإعتماد أصحاب المصالح عليها – بعض او معظم – ، وبالتالي إذا فشلت الإدارة في مقابلة تلك التوقعات بشكل طبيعي فإن ذلك سوف يكون حافزا للقيام بممارسات إدارة الأرباح ، وبشكل عام فقد اكدت الدراسات على أن المنشآت التي تقوم بممارسات إدارة الأرباح بشكل صعودي يكون مستوى الأرباح الفعلية لديها لا يكفي لمقابلة التوزيعات النقدية المتوقعه . وبالتالي يرى الباحث انه في حالة وجود توقعات للأرباح خاصة الصادرة عن المحللين الماليين ، فقد يمثل ذلك دافعا للقيام ببعض ممارسات إدارة الأرباح لمقابلة مستوى الأرباح المتوقع او تجاوزه . حيث ان تدني مستوى الأرباح عن المتوقع قد يعرض المنشأة لعديد الأثار السلبية والتي منها على سبيل المثال لا الحصر : إرتفاع شروط المديونية وما له من أثار تابعه ، إنخفاض قيمة الأسهم وما له من تأثير على الإدارة.

7 – 2 – 4 العوامل المؤثرة في ممارسات إدارة الأرباح

توجد العديد من العوامل التي تؤثر على ممارسات إدارة الأرباح ، وقد تعمل تلك العوامل على تقليل حدة تأثير تلك الممارسات أو منعها من الأساس وذلك حسب إتجاه التأثير . ومن أهم العوامل التي تؤثر في ممارسات إدارة الأرباح مستوى أخلاقيات الإدارة وقوة المعايير المحاسبية المطبقة . وفيما يلي عرض لكلا العاملين بشكل موجز .

- **العوامل الأخلاقية :**

تمثل ممارسات إدارة الأرباح ممارسات متعمدة من جانب الإدارة تنعكس في النهاية على مصداقية وشفافية القوائم والتقارير المالية ، وبالتالي مع تعارض ممارسات إدارة الأرباح مع المبادئ الاخلاقية فإن مستوى الإلتزام الأخلاقي لدى المديرين يؤثر بشكل جوهري على إستعدادية القيام بتلك الممارسات ، وهو ما اتفقت عليه دراسة (Greenfield et.al 2008) بإن الأفراد ذوي مستوى إلتزام أخلاقي مرتفع يرون بإن إدارة الأرباح كضرر يلحق بأصحاب المصالح ، وبالتالي مع إنخفاض مستوى الإلتزام المهني سوف يؤدي على الأرجح لإمكانية تنفيذ ممارسات إدارة الأرباح . اما بالنسبه

للعاملين فقد أشارت دراسة " شاهين (2012)" إلى ان وجود ممارسات إدارة الأرباح وإستهداف تضليل أصحاب المصالح ينعكس على إستعدادية العاملين لممارسة أنشطة غير قانونية مثل الإختلاس وغيره وهو ما ينتج عنه في النهاية إنخفاض جودة القوائم المالية لوجود تحريفات جوهرية بها .

المعايير المحاسبية :

تمثل المعايير المحاسبية الإطار المنظم للإفصاح عن آداء المنشأة ، ومع وجود مرونة في تلك المعايير فإنه يسهل على الإدارة – والتي تقع ضمن مسؤلياتها إعداد التقارير المالية – تغيير المحتوى المعلوماتي للقوائم والتقارير المالية دون الدخول ضمن دائرة التحاسب القانوني . ففي ظل تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما GAAP كان يوجد مساحه كبيرة من المرونة في تطبيق السياسات والمبادئ المحاسبية وهو الأمر الذي يسمح ربما بسهولة القيام بممارسات إدارة الارباح . لكن مع التحول إلى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية IAS ومن بعدها معايير التقرير المالي الدولية IFRS إنخفضت مساحة المرونة في تطبيق السياسات والبدائل المحاسبية ، وتأثير ذلك على ممارسات إدارة الأرباح هو موضوع هذا البحث وهو ما سيتم التطرق إليه في الفصلين القادمين بداية من تحديد الإختلافات بين المبادئ والمعايير المحاسبية وصولا إلى أثر تلك الإختلافات على ممارسات إدارة الأرباح .

وتلخيصا لما فإن ممارسات إدارة الأرباح تظل سلوكا إنتهازيا يمارس بشكل متعتمد من جانب إدارة المنشأة ، وهو ما قد يحدد بعديد العوامل والتي منها : درجة الإلتزام الأخلاقي للمديرين والتي تقلل عند إرتفاعها من إحتماليات وجود ممارسات إدارة الارباح ، وجود أنظمة قانونية قوية تحد من إستعدادية الإدارة للقيام بممارسات إدارة الأرباح ، آليات حوكمة الشركات المختلفة وما لها من أثر على شفافية ومصداقية القوائم والتقرير المالية ، المعايير المحاسبية بوصفها الإطار المنظم للإفصاح عن آداء الشركة ومع كون المعايير المحاسبية وجودتها من اهم العوامل المؤثرة في ممارسات إدارة الأرباح سواء بالحد لأو بالزيادة ، فإن الباحث سوف يتعرض في الجزء التالي لأهم ما توصلت له الدراسات السابقة في البحث عن طبيعة العلاقة بين

تبني معايير التقرير المالي الدولية (IFRS) وبين الحد من ممارسات إدارة الأرباح المعتمده على إدارة الإستحقاقات .

3-7 تحليل العلاقة بين تطبيق معايير التقرير المالي الدولية وبين الحد من ممارسات إدارة الأرباح عن طريق الإستحقاقات وإشتقاق فرض البحث .

تطرق عديد الباحثين في دراساتهم إلى بحث العوامل المؤثرة على ظاهرة إدارة الأرباح وكان من أهم تلك العوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح هي جودة المعايير المحاسبية المطبقة حيث أنها الإطار الذي يتم على اساسه إعداد القوائم والتقارير المالية ، وبالتالي فإنه من المتوقع عند التحول من تبني معايير ذات جودة منخفضة كالمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما (GAAP) إلى معايير محاسبية ذات جودة مرتفعه كمعايير التقرير المالي الدولية (IFRS) ان يحد ذلك من ممارسات إدارة الأرباح ، وهو ما سوف يعرضه الباحث بشكل مختصر من خلال عدد من الدراسات السابقة التي إشتملت على ظروف تطبيق مختلفة .

تناولت دراسة Liu et.al (2014) الإختلاف في ممارسات إدارة الأرباح عند التحول من تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما GAAP إلى تطبيق معايير التقرير المالي الدولية IFRS تطبيقا على عينه من الشركات الألمانية . وقد اشارت الدراسة إلى إعتماد المبادئ المقبولة قبولا عاما GAAP تعتمد بشكل اساسي على وضع قوانين واضحه ملزمة عند التطبيق Rule – Based ، بينما تعتمد معايير التقرير المالي الدولية IFRS على الإهتمام بالمفاهيم المحاسبية وتقنين الممارسات المحاسبية المتمشية مع تلك المفاهيم Principle – Based . الأمر الذي يوفر فرص مختلفة للقيام بممارسات إدارة الأرباح في ظل معايير التقرير المالي الدولية عنه في ظل المبادئ العامه ، وبالتالي فإن ممارسات إدارة الأرباح قد اتجهت للزيادة بعد التحول من المبادئ المقبولة قبولا عاما GAAP إلى معايير التقرير المالي الدولية IFRS . مع الإشارة إلى ان الزيادة في ممارسات إدارة الارباح كانت عن طريق الانشطة الحقيقية تمشيا مع التحول من معايير التقنين Rule – Based إلى معايير المفاهيم Principle – Based .

اما في دراسة Capkun et.al (2015) فقد اعتمدت في قياسها لاثر تطبيق معايير التقرير المالي الدولية IFRS على الحد من ممارسات إدارة الارباح على مدى وضوح المعايير وحاجتها لإرشادات كي يتم تطبيقها بشكل سليم . وعليه ، فإن تبني معايير التقرير المالي الدولية لم يصحبه إرشادات تطبيقية كافيه ، الامر الذي حد من مرونة تلك المعايير ومنه عمل على زيادة ممارسات إدارة الارباح نتيجة نقص المرجعية الإرشادية ، مع إشارة الدراسة إلى عدم تغير حوافز القيام بممارسات الارباح في فترتي قبل وبعد التطبيق . وقد اتفقت معها دراسة Agusto et.al (2016) والتي قامت بدراسة اثر تبني معايير التقرير المالي الدولية IFRS على ممارسات إدارة الارباح تطبيقا على بعض من دول امريكا اللاتينية ومنها : البرازيل و تشيلي ، وقد استنتجت الدراسة ايضا وجود زيادة في ممارسات إدارة الأرباح بعد تبني معايير ال IFRS ، وعللت الدراسة تلك النتيجة بضعف البنية المعلوماتية بتلك الدول وايضا نقص الوعي باهمية المعايير المحاسبية وتأثيرها على جودة المحتوى المعلوماتي للأرباح .

واختلفت معهم دراسة Abaoub et.al (2015) عند دراسة اثر تبني معايير التقرير المالي الدولية IFRS على ممارسات إدارة الارباح تطبيقا على بعض الشركات في سوق المال الفرنسي . وقد اشارت الدراسة إلى وجود بعض القوانين الفرنسية التي ساعدت على تطبيق معايير التقرير المالي الدولية IFRS بشكل فعال نسبيا، الأمر الذي عمل على الحد من ممارسات إدارة الأرباح . مع إشارة الدراسة إلى ان حوافز الإدارة للقيام بإدارة الارباح وسلوك المديرين الإنتهازي قد يغير من نتائج الدراسة حيث انها من الامور التي لا يتم حكمها باختلاف المعايير .

أما في دراسة (Leonidas 2012) تم قياس اثر التبني الإجباري لمعايير التقرير المالي الدولية IFRS على حجم ممارسات إدرارة الارباح سواء إدارة الارباح الحقيقية او عن طريق الاستحقاقات على عينة من الشركات في دول الإتحاد الاوروبي ، وقد تم قياس مستوى ادارة الارباح بنموذج جونز المعدل . وقد خلصت الدراسة إلى انه لا

يوجد تأثير جوهري لتبني وتطبيق معايير التقرير المالي الدولية IFRS على ممارسات إدارة الارباح سواء الحقيقية او عن طريق الاستحقاقات . وقد اضافت الدراسة في نتائجها إلى ان تكاليف التحول تمثل عائق لتطبيق معايير التقرير المالي الدولية IFRS فقد استنتجت الدراسة ايضا ان تمهيد الدخل يقل مع اتباع المعايير بشكل اختياري عنه بشكل إجباري . وقد اتفقت معها دراسة (Garrouch et.al 2014) والتي قامت بقياس اثر التبني الإجباري لمعايير التقرير المالي الدولية IFRS على كلا من إدارة الارباح وحكومة الشركات، حيث استنتجت الدراسة عدم وجود تاثير جوهري لتبني المعايير على انتهازية الإدارة ودوافعها للقيام بممارسات إدارة الارباح على عينة من الشركات المقيدة ببورصة الاوراق المالية بفرنسا .

وفي نفس الإتجاه اتفقت دراستي (Palacios 2014 , XU 2014) على ان تطبيق معايير التقرير المالي الدولية IFRS لم يسفر عن إنخفاض لحجم ممارسات إدارة الارباح في بيئة العمل ببريطانيا حتى مع إدخال متغيرات رقابية في قياس اثر التطبيق على ممارسات إدارة الارباح تمثلت في حجم مكتب المحاسبة والمراجعه وحجم الشركة . وقد اعتمد الدراستين على قياس حجم الإستحقاقات الإختيارية كمحدد لحجم ممارسات إدارة الارباح من خلال نموذج جونز المعدل . كما اشارت دراسة Doukakis et.al (2015) إلى عدم وجود ارتباط معنوي بين تبني تطبيق معايير التقرير المالي الدولية IFRS وبين الحد من حجم ممارسات إدارة الارباح ، مع الإشارة إلى ان حوافز المديرين للقيام بممارسات إدارة الارباح تعد مقياس عكسي لجودة التقارير المالية .

ومثلما اظهرت بعض الدراسات عدم تأثر ممارسات إدارة الارباح بالتحول من تطبيق المعايير المحاسبية الدولية إلى معايير التقرير المالي الدولية ، فإن البعض الآخر قد استنتج وجود إنخفاض لحجم ممارسات إدارة الارباح عند تطبيق معايير التقرير المالي الدولية IFRS . فقد اتفقت دراستي (Raymond 2015 و Olga 2015) على انه مع تطور متطلبات الإفصاح الإجباري المتمثله في معايير التقرير المالي الدولية IFRS فإنة تزيد جودة الارباح مع إنخفاض حجم ممارسات إدارة الارباح سواء

عن طريق الاستحقاقات او إدارة الارباح الحقيقية مقارنة بفترة ما قبل تطبيق ال IFRS . الامر الذي ينعكس على يزادة قيمة الشركة مع ملاحظة قوة ذلك الاثر بالنسبة للشركات المقيدة ببورصة الاوراق المالية، مع ملاحظة ان دراسة (Olga 2015) قد اشارت إلى ان الإتجاة بعد تبني معايير التقرير المالي الدولية هو التركيز على إدارة الارباح الحقيقية .

وفي نفس الاتجاه فقد اشارت دراسة (Ferentinou et.al (2016 إلى ان هناك إنخفاض في حجم ممارسات إدارة الارباح بعد تبني معايير التقرير المالي الدولية IFRS تطبيقا على عينه من الشركات باليونان ، وقد اضافت الدراسة بعدا آخر الا وهو تحول الإدارة إلى ممارسات إدارة الارباح عن طريق التأثير في الانشطة الحقيقية عوضاً عن إدارة الارباح عن طريق الاستحقاقات إشارة إلى ان سلوك الإدارة الإنتهازي لم يختفي بل توجه إلى التطبيق باليات اخرى يصعب نسبيا كشفها . وقد اتفقت معها دراسة (2014) Cang et.al في استنتاجها وجود إختلاف سلبي معنوي في حجم ممارسات إدارة الارباح بعد تبني معايير التقرير المالي الدولية IFRS تطبيقا على عينة من الشركات الصينية ، مع إشارة الدراسة إلى ان تبني تطبيق تلك المعايير قد زاد من امكانية استحداث اساليب جديدة لادارة الارباح ، كما اشارت الدراسة ان تطبيق معايير التقرير المالي الدولية قد زاد من جودة التقارير المالية .

كما اتفقت دراستي (2013) Ismail et.al و (2016) Sellami على ان تبني تطبيق معايير التقرير المالي الدولية IFRS قد اثر سلبا على حجم ممارسات إدارة الارباح الامر الذي انعكس ايجابا على جودة الارباح المعلن عنها وزيادة القيمة الملائمة للقوائم المالية ، مع الإشارة إلى ان تبني تلك المعايير قد زاد من الإتجاه نحو إدارة الارباح عن طريق الانشطة الحقيقية دون الربط بينها وبين التغير في إدارة الارباح عن طريق الإستحقاقات .

اما في دراسة (Brenet 2012) فقد خلصت نتائجها إلى ان تبني معايير التقرير المالي الدولية IFRS سواء بشكل إلزامي او إختياري يعمل على زيادة جودة الإفصاح نتيجة لإنخفاض حجم ممارسات إدارة الارباح وزيادة ملاءمة قيمة المعلومات

المحاسبية ، وقد اجريت الدراسة على بيئتي الاعمال بالمانيا والصين ، وقد اشارت الدراسة ان زيادة الإعتراف بالخسائر والمصروفات في تاريخ تحققها الفعلي يعمل على إنخفاض حجم ممارسات إدارة الارباح خاصة الحقيقية منها . وقد اتفقت معها دراسة (Latridis 2010) على ان تطبيق معايير التقرير المالي الدولية IFRS والتحول من مجرد تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما GAAP قد أدى لإنخفاض حجم ممارسات إدارة الارباح وزيادة القيمة الملاءمة للمعلومات المفصح عنها بالقوائم المالية في بيئتي الاعمال ببريطانيا وايطاليا . وقد ربطت الدراسة بين الاستحقاقات والتدفقات النقدية وربحية الشركة ودرجة الرفع المالي لاستكشاف التغير في إدارة الارباح في فترة ما قبل تطبيق معايير التقرير المالي الدولية IFRS عن فترة ما بعد التطبيق . واتفقت معها دراسة Campa et.al (2016) إلى ان تبني تطبيق معايير التقرير المالي الدولية IFRS قد اثر سلبا على حجم ممارسات إدارة الارباح وايجابا على جودة الارباح ، مع إشارة الدراسة إلى ان تبني تطبيق تلك المعايير لا يقوم بتحسين جودة الارباح إذا كانت قبل التطبيق ذات جودة مقبولة او مرتفعه .

وقد اتجهت دراسة Halabi (2015) إلى تحليل مدى تأثير التطبيق الإجباري لمعايير التقرير المالي الدولية IFRS على جودة الارباح والاستحقاقات من خلال تحديد مدى التغير في حجم ممارسات إدارة الارباح، وقد استنتجت الدراسه ان تطبيق تلك المعايير دون توفير نظم حماية للمستثمرين غير كافي لتحسين جودة الارباح. كما استنتجت الدراسة ان وجود نظم لحماية المستثمر فإن الشركات تفضل ممارسات إدارة الارباح الحقيقية والتي يصعب اكتشافها مقارنة بإدارة الارباح على اساس الإستحقاقات . اما دراسة Onalo et al. (2014) فقد خلصت في نتائجها على ان تطبيق معايير التقرير المالي الدولية قد احدث تحسنا في جودة المعلومات المحاسبية من خلال إنخفاض ممارسات إدارة الارباح بعد تطبيق المعايير مقارنة بالفترة قبل التطبيق . وقد اجريت الدراسة على عينة من البنوك بكلا من ماليزيا ونيجيريا ، وقد

اظهرت النتائج إنخفاض ممارسات إدارة الارباح بنسبة 41% بعينة البنوك النيجيرية و 12.6% بعينة البنوك الماليزية .

وفي استراليا قامت دراسة (2012) .Chua et al بقياس التغير في حجم ممارسات إدارة الارباح عند تطبيق الGAAP ثم تطبيق IFRS. وقد استنتجت الدراسة انخفاض ممارسات إدارة الارباح التنازلية مع تحسن توقيت الإعتراف بالخسائر و القيمة الملاءمة للمعلومات المحاسبية، الامر الذي يعكس زيادة جودة المعلومات المحاسبية بعد تطبيق معايير التقرير المالي الدولية. مع إشارة الدراسة إلى ان ممارسات إدارة الارباح التصاعدية لم تكن النتائج على تغيرها معنوية بدرجة كافية نتيجة لإنخفاض المؤسسات المرتكبه له ضمن عينة الدراسة. وفي تايوان اشارت دراسة (2012) .Wen et al إلى ان التحول في المعايير الدولية للمحاسبة والتطور بها كان له أثر إيجابي على جودة الارباح وملاءمة المعلومات المحاسبية من خلال إنخفاض حجم ممارسات إدارة الارباح بعد تطبيق معايير التقرير المالي الدولية IFRS من خلال قياس حجم ممارسات إدارة الارباح خمس سنوات قبل التطبيق الإلزامي لمعايير ال IFRS وخمس سنوات بعد التطبيق .

اما في دراسة (Capkun et.al 2012) فقد كانت النتائج مرتبطة بمدى إلزامية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية IFRS ، حيث اشارت الدراسة إلى انه مع وجود إلزامية لتطبيق معايير التقرير المالي الدولية IFRS فإن ممارسات إدارة الارباح سوف تزيد نتيجة لرغبة المديرين في تجنب تكاليف التحول من تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما GAAP ومعايير المحاسبة الدولية IAS ، بينما في ظل تطبيق معايير التقرير المالي الدولية IFRS بشكل اختياري فإنه لن يكون هناك حاجه لتتجنب المنشأة تكاليف التحول في المعايير وبالتالي سوف تنخفض حجم ممارسات إدارة الارباح في ظل التطبيق الإختياري لمعايير التقرير المالي الدولية مقارنة بالتطبيق الإجباري .

اما في دراسة (Karampinis et.al 2013) فقد اتجهت في تحليل اثر تبنى معايير التقرير المالي الدولية IFRS على الحد من ممارسات ادارة الارباح على تحديد التغير

في حوافز إدارة الارباح كسلوك إنتهازي من جانب المديرين. وقد خلصت الدراسة إلى ان حجم ممارسات إدارة الارباح سوف تقل مع إنخفاض سياسات التجنب الضريبي والتي ترتبط مع حجم الاستحقاقات الإختيارية الامر الذي يشير إلى مدى تعقد قياس اثر التبنى لمعايير التقرير المالي الدولية IFRS على الحد من ممارسات إدارة الارباح . واتفقت معها دراسة (Jennifer 2012) حيث خلصت إلى انه مع تطبيق معايير التقرير المالي الدولية IFRS فإن ممارسات إدارة الارباح عن طريق الاستحقاقات سوف تقل مقارنة بممارسات إدارة الارباح الحقيقية نتيجة لإنخفاض المساحة الممكنة للتلاعب في ارقام الاستحقاقات عند تبني ال IFRS .

وفي نفس الإتجاه اتفقت دراسات Firth et.al (2013) و Evans et.al (2015) و Ebner et.al (2015) إلى الاثر الإيجابي لتبني تطبيق معايير التقرير المالي الدولية IFRS على الحد من حجم ممارسات إدارة الارباح ، وقد اضافت الدراسات إلى ان الشركات كانت تتجه عند تطبيقها لل GAAP لادارة الارباح عن طريق الاستحقاقات بشكل اكبر من إدارة الارباح عن طريق الانشطة الحقيقية مع الإشارة إلى ان اخطاء التنبوء بالارباح قد انخفضت بشكل اكبر عند تطبيق معايير التقرير المالي الدولية IFRS مقارنة بالوضع عند تطبيق المباديء المحاسبية المقبوله قبولا عاما GAAP .

وفي مصر ، أشارت دراسة (ElBannan (2010 إلى ان تطبيق معايير المحاسبة الدولية IAS لم تؤثر على جودة الارباح وتقييم آداء الشركة . وقد تم قياس جودة الارباح بحجم ممارسات إدارة الارباح . وقد تبين من نتائج الدراسة عدم وجود دليل جوهري ان ادراة الأرباح قدانخفضت نتيجة اصدار معايير المحاسبة المصرية (المتمثله في ترجمة معايير المحاسبة الدولية) ، كما توصلت الدراسة إلى ان تقييم الشركة قد يتأثر سلبا للعديد من الاسباب التي ارجعها الباحث إلى : عدم توافر التدريب الكافي للممارسين ، ضعف البنية التحتية لمهنة المحاسبة في مصر .

وبالنسبة لمصر، فقد أشارت دراسة (ElBanan (2010 إلى ان تبني مصر لمعايير المحاسبة الدولية قد عمل على زيادة ممارسات إدارة الأرباح قبل مرحلة صدور

معايير التقرير المالي الدولية . وبالنسبة لمعايير التقرير المالي الدولية ، فقد اشارت دراسة (سلامة 2013) إلى ان تطبيق معايير التقرير المالي الدولية IFRS في مصر كان له أثر إيجابي على جودة الأرباح.. وقد اعتمدت الدراسة في قياسها لمدى التغير في جودة الأرباح على المقارنة بين القوائم المالية لنفس العينة من الشركات خلال فترة 4 سنوات قبل التطبيق للمعايير و4 سنوات بعد التطبيق .

ومن الدراستين الاخيرتين، يرى الباحث ضرورة دراسة اثر التحول من تطبيق المعايير المحاسبية المصرية المعتمدة على المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما GAAP إلى تبني معايير التقرير المالي الدولية IFRS على الحد من ممارسات إدارة الارباح في بيئة الاعمال المصرية. حيث ان جزء كبير من ممارسات ادارة الارباح يرجع الى مرونة المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما GAAP وحرية الاختيار في تطبيق البدائل من السياسات المحاسبيه . وبالتالي يجد الباحث ضرورة الوصول لنتيجة بشأن ما إذا كان تبني الشركات في بيئة الاعمال المصرية لتطبيق معايير التقرير المالي الدولية IFRS من شأنة الحد من او تخفيض ممارسات إدارة الارباح .

وبالتالي يخلص الباحث من نتائج ومنهجيات تلك الدراسات إلى اشتقاق فرض البحث على النحو الآتي:

H_1 : يؤدي تطبيق الشركات المصرية المقيدة بالبورصة لمعايير التقرير المالي الدولية إلى إنخفاض ممارسات إدارة الأرباح

7 – 4 منهجية البحث

7 – 4 -1 منهجية الدراسة :

قام الباحث بعمل دراسة تطبيقية لتحديد أثر تبني تطبيق معايير التقرير المالي الدولية (IFRS) على الحد من ممارسات إدارة الارباح وذلك بإستخدام عينه من الشركات المساهمة المصرية المقيدة بسوق الأوراق المالية في مصر ، وقد تم تحليل مشاهدات الدراسة بالإستعانه ببعض أساليب الإحصاء الوصفي واللامعلمي مع إجراء الإختبارات الإحصائية بإستخدام برنامج SPSS .

7 – 4 – 2 مجتمع وعينة الدراسة :

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع الشركات المساهمة المقيدة في البورصة المصرية خلال الفترة من عام 2013 وحتى عام 2016 ، وقد تم إستبعاد شركات القطاع المالي من مجتمع الدراسة نظرا لخضوعها لمتطلبات إفصاح مختلفة مع عدم إمكانية تطبيق نموذج الدراسة بشكل منهجي . وقد تم إختيار عينة تحكمية مكونة من (21) شركة من أصل (186) شركة مقيدة بالبورصة المصرية في عام 2016 بما يمثل 11% من إجمالي الشركات المقيدة بالبورصة. ومع تحليل الشركات المختارة في العينة تمثلت الشروط الواجب توافرها في مفردات عينة الدراسة وتمثيل نتائجها ضمن نتائج الدراسة في ما يلي :

1- ان تكون الشركة مقيدة في البورصة طوال سنوات فترة الدراسة

2- توافر القوائم المالية السنوية للشركة خلال فترة الدراسة

وتمثل المصدر الرئيسي للباحث في الحصول على البيانات الخاصة بالدراسة في القوائم المالية المصدرة من جانب الشركات بعينة الدراسة والتي تمثلت في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية من خلال إستخراج البيانات التالية من القوائم المالية للشركات خلال فترة الدراسة: إجمالي الأصول وصافي المبيعات وصافي العملاء وإجمالي الاصول الثابتة بالإضافة إلى كلا من صافي الدخل قبل البنود غير العادية وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

7 – 4 – 3 قياس متغيرات الدراسة

اولا : المتغير المستقل : تبني و تطبيق معايير التقرير المالي الدولية

تبنت مصر معايير التقرير المالي الدولية وفقا لقرار وزير الإستثمار رقم 110 لسنة 2015 ، وبالتالي فإن الشركة ستعد مطبقة لمعايير التقرير المالي الدولية بشكل إجباري بالقوائم المالية الصادرة في عامي 2015 و 2016 ، وسيقوم الباحث بأخذ سنتين مقابلتين بالفترة لما قبل ذلك التاريخ كي تمثل التبني الإختياري لتلك المعايير مع إشارة المعايير المصرية لتطبيق ما ورد في المعايير الدولية فيما لم يرد بشأنة بالمعايير المصرية .

ثانيا : المتغير التابع: ممارسات إدارة الارباح

تعرف إدارة الارباح بأنها انشطه تقوم بها الإدارة بهدف تضليل مستخدمي المعلومات المحاسبية لتحقيق مكاسب خاصه. كامل(2008) ، وسوف يعتمد الباحث في قياسه لحجم ممارسات إدارة الارباح على نموذج جونز المعدل (1991) اتفاقا مع (Onalo et al. 2014 , Ohadi 2010 , Brenet 2012 ,Ching et al. 2012 , Paoulo et al. 2013 ,Seresht et al. 2015 ,Chang et al. 2005 , Nuryaman 2014 , Cormier 2013 ,Chowdhury 2014 , Ajward et al. 2015) والذي يعتمد على تحديد حجم الاستحقاقات الإختيارية بالخطوات الثلاث الآتيه :

الخطوة الاولى- قياس إجمالي المستحقات (Total Accruals (TA):

وتمثل الفرق بين صافي الدخل قبل العناصر غير العادية والاستثنائية للشركة والتدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية, وذلك وفقاً للمعادلة التالية :

$$A_{it-1}|TA_{it}|\ A_{it-1} = (NIBE_{it} - CFO_{it})$$

حيث:

TA_{it} إجمالي المستحقات للشركة i عن السنة t.

$NIBE_{it}$ صافي الدخل قبل العناصر غير العادية والاستثنائية للشركة i عن السنة t.

CFO_{it} التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية للشركة i عن السنة t.

A_{it-1} إجمالي اصول الشركة i في نهاية السنة t-1.

الخطوة الثانية- تقدير المستحقات غير الاختيارية Nondiscretionary Accruals (NDA): وهي تمثل المستحقات الناتجة عن طبيعة النشاط دون محاولة استخدام الإدارة لحكمها الشخصي. ويتم تقدير هذه المستحقات من خلال ايجاد معاملات الانحدار للمعادلة التالية:

$$TA_{it}/A_{it-1} = \beta_{0i}(1|\ A_{it-1}) + \beta_{1i}(\Delta REV_{it}|A_{it-1} - \Delta REC_{it}|A_{it-1}) + \beta_{2i}PPE_{it}|A_{it-1}$$

حيث:

TA_{it}/A_{it-1} إجمالي المستحقات للشركة i عن السنة t مقسومة على إجمالي الاصول في نهاية السنة t−1

$\Delta REV_{it}/A_{it-1}$ التغير في الايرادات والتي تساوي الايرادات للشركة iعن السنة t مطروح منه ايرادات الشركة i عن السنة t−1 مع القسمة على اجمالي الاصول في نهاية السنة t−1

$\Delta REC_{it}/A_{it-1}$ التغير في رصيد العملاء ويساوي رصيد العملاء للشركة i في نهاية السنه t مطروح منها رصيد العملاء للشركة i عن السنه t− 1 مع القسمة على إجمالي الاصول في نهاية السنه t−1

PPE_{it}/A_{it-1} إجمالي الاصول الثابتة للشركة iفي نهاية السنة t مع القسمة على اجمالي الاصول في نهاية السنة t−1.

وتمثل β_{0i}, β_{1i}, β_{2i} معاملات نموذج الانحدارالتي يتم تقديرها باستخدام طريقة المربعات الصغرى للقيم b_{0i}, b_{1i}, b_{2i}. ويتم تقدير المستحقات غير الاختيارية من خلال التعويض عن قيم b_{0i}, b_{1i}, b_{2i} عن السنة المطلوبة. من خلال المعادلة التالية.

$$NDA/A_{it-1} = b_{0i}\,(1/A_{it-1}) + b_{1i}\,(\Delta REV_{it}/A_{it-1} - \Delta REC_{it}/A_{it-1}) + b_{2i}\,PPE_{it}/A_{it1}$$

الخطوة الثالثة– تقدير المستحقات الإختيارية (أو غير العادية):

وتمثل المستحقات التي ترجع إلى استخدام الإدارة لحكمها الشخصي في التقديرات لتحقيق منفعة خاصة. ويتم قياسها على اساس القيمة المطلقة كما يلي:

$$\left| AA_{it} \right| = TA_{it} / A_{it-1} - NDA_{it} / A_{it-1}$$

وتتمثل فترات الدراسة المقارنة فى الآتى :

فترة المقارنة : وهي فترة التبني الإختياري ، وتمثل في العينة بعامي 2013 ، 2014

فترة القياس : وهي فترة التطبيق الإجباري ، وتمثل في العينة بعامي 2015 ، 2016

7 – 4 – 4 أسلوب تحليل البيانات

قام الباحث بإستخدام بعض الاساليب الإحصائية لإختبار العلاقات بين متغيرات الدراسة و الاستدلال على مدى معنوية تلك العلاقات لمعرفة الاثر الناتج عن تطبيق معايير التقرير المالي الدولية IFRS على جودة المعلومات المحاسبية قبل و بعد تطبيق معايير التقرير المالي الدولية . وفيما يلي ملخص للاساليب التي تم استخدامها في

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Minimum	Maximum
EarnManagement	4	15.5400	12.68830	6.50	34.30

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		Earn Management
N		4
Normal Parameters[a,b]	Mean	15.5400
	Std. Deviation	12.68830
Most Extreme Differences	Absolute	.369
	Positive	.369
	Negative	-.238
Kolmogorov-Smirnov Z		.738
Asymp. Sig. (2-tailed)		.648

a. Test distribution is Normal.
b. Calculated from data.

(1) إذا كانت P–Value اقل من او تساوي 5% فسيتم قبول الفرض البديل

(2) إذا كانت P–Value أكبر من 5% فسيتم رفض الفرض البديل

وسيتم تشغيل البيانات وإجراء التحليلي الإحصائي لها بإستخدام برنامج SPSS ، كما سيتم الإعتماد على برنامج Excel لإحتساب قيم بعض المتغيرات المرتبطة بالدراسة.

7 – 4 – 5 نتائج الدراسة التطبيقية :

أولا : تحديد متوسط الإستحقاقات الإختيارية في سنوات الدراسة

2016	2015	2014	2013
6.5	9.66	11.7	34.3

ثانيا : إختبار إعتدالية البيانات (كولموجروف سميرنوف)

Paired Samples Statistics

		Mean	N	Std. Deviation	Std. Error Mean
Pair 1	Period1	23.0000	2	15.98061	11.30000
	Period2	8.0800	2	2.23446	1.58000

Paired Samples Correlations

		N	Correlation	Sig.
Pair 1	Period1 & Period2	2	1.000	.000

Paired Samples Test

		Paired Differences					t	df	Sig. (2-tailed)
		Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	95% Confidence Interval of the Difference Lower	Upper			
Pair 1	Period1 - Period2	14.92000	13.74616	9.72000	-108.58431	138.42431	1.535	1	.368

وبما أن إحصائية الإختبار قيمتها 0.648 أكبر من مستوى المعنوية المستخدم (0.25 لان الإختبار ذي طرفين) ، فإنه يتم قبول فرض العدم للإختبار القائل بإن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ، وبالتالي يتم اللجوء لإختبار Paired T المعلمي لتحديد معنوية الفروق بين مجموعتي الإختبار في الدراسة.

ثالثا : إختبار معنوية الفروق بين فترتي الدراسة (Paired T)

وبما أن إحصائية الإختبار قيمتها 0.368 أكبر من مستوى المعنوية المستخدم (0.25 لان الإختبار ذي طرفين) ، فإنه يتم رفض فرض العدم للإختبار القائل بإنه يوجد فرق معنوي بين مجموعتي الإختبار ، وبالتالي فإن الباحث سوف يقوم برفض فرض البحث في صورته البديله ، وهو الأمر الذي يعني عدم وجود علاقة بين تبني معايير التقرير المالي الدولية (IFRS) وتطبيقها بشكل إجباري وبين الحد من ممارسات إدارة الأرباح عن طريق الإستحقاقات مقاسة بنموذج جونز المعدل .

7 – 5 نتائج البحث والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

إستهدف هذا البحث بشكل عام التعرض لظاهرة إدارة الأرباح ودراسة أنواعها وحوافز القيام بها مع العوامل المؤثرة في تلك الظاهرة ، بالإضافة إلى التعرض للتطورات في المعايير المحاسبية وتحولها من مبادئ عامة إلى معايير تفصيلية ، ومنه تم دراسة أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية (IFRS) على الحد من إدارة الأرباح عن طريق الإستحقاقات بالتطبيق على الشركات ببيئة الأعمال المصرية .

فبالنسبة للجانب النظري فقدخلص الباحث إلى ان التحول نحو تبني تطبيق معايير التقرير المالي الدولية (IFRS) من شأنه ان يحد من عديد الظواهر السلبيه المرتبطة بالقوائم المالية مثل : إدارة الأرباح ، عدم تماثل المعلومات ، تمهيد الدخل .. وغيرها من الظواهر التي قد تخل بمضمون المعلومات الواردة بالقوائم المالية التي تعد المصدر الرئيسي الذي يرجع إليه اصحاب المصالح . ومن دراسة أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية (IFRS) على الحد من ممارسات إدارة الأرباح إتضح إنه يوجد ثلاثة إتجاهات محتمله لحجم ممارسات إدارة الأرباح عند تبني معايير التقرير المالي الدولية (IFRS) والتي تمثل على النحو التالي :

1- **الإتجاه الأول :** ويعتقد بإنه عند تبني معايير التقرير المالي الدولية سوف يعمل ذلك على خفض مستوى ممارسات إدارة الأرباح من خلال تخفيض مساحة المرونة في التغيير بين البدائل المحاسبية التي كانت متاحة بشكل كبير في ظل كلا من المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما ومعايير المحاسبة الدولية ، مع إختلاف تلك المساحه بينهما .

2- **الإتجاه الثاني :** ويعتقد بإن تبني معايير التقرير المالي الدولية سوف يعمل على زيادة مستوى ممارسات إدارة الأرباح من خلال إما الرغبه في تجنب تكاليف التحول للمعايير الجديدة ، أو لإيجاد أساليب أخرى لإدارة الارباح يصعب كشفها بالمقاييس السائدة . وبالتالي إنخفاض جودة القوائم المالية نتيجة التأثر السلبي بتوابع ممارسات إدارة الأرباح .

3- **الإتجاه الثالث :** وهو إتجاه محايد يعتقد بإن تبني معايير التقرير المالي الدولية لن ‘يحدث تاثير على مستوى وحجم ممارسات إدارة الأرباح ،

ويستمد هذا الإعتقاد الأمر من الإعتماد على حوافز القيام بإدارة الأرباح والتي ستظل ثابته مهما تغيرت المعايير المحاسبية المطبقة .

ومع التعرض للآراء فيما يخص تأثير تبني معايير التقرير المالي الدولية على الحد من ممارسات إدارة الأرباح ، تجدر الإشارة إلى ان الأثر يختلف وفقا لعوامل أخرى والتي منها : قوة القوانين في سوق رأس المال ، قوة مكاتب المراجعه ، حجم الشركات المطبقة للمعايير . وبالتالي فإن قياس الأثر الصافي لتبني معايير التقرير المالي الدولية (IFRS) على الحد من ممارسات إدارة الأرباح كان هو الإتجاه الرئيسي للبحث .

أما بالنسبة للجانب العملي فقد_جاءت نتائج الدراسة التطبيقية لتوضيح أنه لا يوجد علاقة إرتباط معنوية موجبة بين تبني معايير التقرير المالي الدولية (IFRS) وبين الحد من إدارة الأرباح عن طريق الإستحقاقات بالنسبة للشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية وذلك بقياسها من خلال نموذج جونز المعدل الذي يعتمد على حساب حجم الإستحقاقات الإختيارية للدلالة على مستوى الأرباح المدارة . وقد وجد الباحث فرقا حسابيات في مستوى الاستحقاقات الاختيارية بين سنوات الدراسة . إلا أن تلك الفروق لم تثبت معنويتها إحصائيا وبالتالي فإن الأثر النهائي إتضح منه عدم وجود علاقة معنوية موجبة بين تبني معايير التقرير المالي الدولية وبين الحد من ممارسات إدارة الأرباح تطبيقا على عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، وبالتالي تم رفض فرض البحث في صورة الفرض البديل .

ومن إستعراض خلاصة البحث ونتائجة بشقية النظري والتطبيقي ، وفي ضوء مشكلة البحث وهدفه ، يتضح أهمية الأخذ بعين الإعتبار ضرورة وجود آليات فعالة لتكييف معايير التقرير المالي الدولية بما يتناسب مع طبيعة بيئة الأعمال في الدول ضعيفة ومتوسطة الإقتصاد ، مع ضرورة تدريب المحاسبين ومراجعي الحسابات وموظفي الضرائب على معايير التقرير المالي الدولية حتى يتمكنوا من تحليل القوائم المالية وتحديد منفعه المعلومات للمستخدمين من أصحاب المصالح . كما يوصي الباحث بدراسة و تحليل نتائج تطبيق معايير التقرير المالي الدولية على شركات القطاع المالي ، وتحليل مزايا وعيوب ذلك التطبيق على تلك الشركات ذات الطبيعه الخاصة. مع الوعي بأهمية تحليل وقياس ممارسات إدارة الأرباح عن طريق الأنشطة الحقيقية

مراجع البحث

- الفار . محمد ابراهيم عبده . 2014 . تأثير أنماط هيكل الملكية على ممارسات إدارة الأرباح مع دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة الاوراق المالية المصرية . ***رسالة ماجستير غير منشورة . كلية التجارة جامعة الإسكندرية***
- بدوي ، محمد عباس . الاميرة ابراهيم عثمان . فعالية عولمة معايير التقرير المالية . *قراءات في تطور الفكر المحاسبي بين النظرية والتطبيق* . **المكتب الجامعي الحديث** .
- حنفي . محمد أحمد . 2010 . أثر ظاهرة إدارة الأرباح على جودة القوائم المالية مع دراسة تطبيقية . ***رسالة دكتوراة غير منشورة . كلية التجارة جامعة الإسكندرية***
- سلامه ، محمد سامي . 2013. اثر تبني معايير التقرير المالي الدولية IFRS ونظم حماية المستثمر على جودة الأرباح في الاسواق الناشئة مع التطبيق على مصر . ***رسالة ماجستير غير منشورة . كلية التجارة – جامعة الإسكندرية .***
- شاهين . على عبد الله احمد . 2012 . إدارة الأرباح ومخاطرها في البيئة المصرفية : دراسة تحليلية تطبيقية على المصارف الوطنية الفلسطينية . ***الخليجية ، جامعة البحرين***
- صلاح الموهني , غازي . علي محمود حسن . 2011 .محددات إختيار الهيكل المالي بشركات الاعمال : دراسة تحليلية لشركات قطاع الخدمات المدرجة في بورصة عمان . ***مجلة دراسات العلوم الإدارية . مجلد 38 . العدد 2 .***
- عيسى، سمير كامل. 2008. أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الارباح. ***مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية***. **كلية التجارة – جامعة الأسكندرية** (العدد الثاني): 1-47.

- مطر ، محمد . عبد الناصر نور . عبد الله محمد .2012. اساليب إدارة الارباح وتأثيرها على موثوقية البيانات المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة الاردنية . . Available at www.google.com

- Abuda I. R. . F. Irni . 2015. The impact of IFRS adoption on financial statements quality for firms listed in Indonesia stock exchange . ***Global journal of business and social science review*** . 3(1) : 255-262 .
- Ahmed-Zaluki . N. Campbell . K. . A. Goodacre . 2011 . Earnings management in Malaysian IPOs : the East Asian crisis , ownership control , and post-IPO Performance . ***The International Journal of Accounting*** . ***Vol. 46 . pp 111-137***
- Ajward . R , H. Takehara .2015. on the relationship between Earning quality and information asymmetry : Evidence from Japan . ***available at www.ssrn.com***

- Augusto A. V.F. Santana . L.M. Laurence . F.Z. Dalmacio. 2016 . International Financial Reporting Standards and Earnings management in Latin America . ***Available at www.google.com***
- Campa D. . R. Donnelly . 2016. Mandatory IFRS Adoption and Earnings Quality in Different Institutional Settings : A Comparison between Italy and the UK . ***International Journal of Accounting , Auditing and performance evaluation*** . Vol 12 (1)

- Cang Y. . Y. Chu . T. W. Lin . 2014. An Exploratory Study of Earnings Management Detectability , Analyst coverage and the impact of IFRS Adoption : Evidence From China . ***Journal of Accounting and Public Policy . Vol 33 : (4) PP 356-371***
- Capkun V. . D. W. Collins . T. Jeanjean .2012 . Does Adoption of IAS/IFRS Deter Earnings Management ? . ***Available at www.ssrn.com***
- Capkun V. . D. W. Collins . 2016. The effect of IFRS adoption on observed earnings smoothing properties : The ConFounding Effects of changes in timely Gain and loss recognition . ***Available at www.ssrn.com***
- Ching, C. , C. Yun , W. Hsiang , and W. Chih .2012. IFRS Adoption and financial Reporting quality : Taiwan Experience . ***International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences*** , 2 (4) .
- Chiu P. . S. H. Teah . F. Tiam . 2010. Board Interlocks and earnings management contagion . ***Available at www.ssrn.com***
- Chowdhury, A. , S. Mollah , and O. Al Farooque .2014. Insider trading , Earning management and information asymmetry. ***available at www.ssrn.com*** .
- *Cormier, D. .2013. The incidence of corporate governance and IFRS on information asymmetry and the value relevance*

of earnings : some Canadian evidence . ***Available at ww.cifo.uqam.ca/publications/pdf/2014-01.pdf***

- *Daniel N. . Denis D. . L. Naveen . 2007 . Do Firms manage Earnings to Meet Dividend Thresholds ? .* ***Working Paper . Available at*** www.ssrn.com

  Dookakis L. C. . 2015. The effect of mandatory IFRS adoption on Real and accrual –based Earnings management activities . ***Journal of Accounting and Public Policy . Vol 34 : (2) PP 214-217***
- *Ebner G. . J. Hottmann . T. Teuteberg . H. Zulch . 2015 . Does enforcement change Earnings Management Behavior ? Evidence From the EU after mandatory IFRS adoption .* ***available at*** www.ssrn.com
- *Enomaoto M. . F. Kimura . T. Yamaguchi . 2015. Accural-Based and Real-Based Earnings management . An international comparison for invesror protection .* ***Available at*** *www.ssrn.com*
- *Evans M. E. . R. W. Houston . M. F. Peters . J. H. Pratt . 2015 . Reporting Regulatory Environments and earnings management : US and non-US Firms Using US GAAP or IFRS .* ***THE Accounting Review . Vol 90 : (5) PP 1969-1994***
- Elbannan, M. .2010. Earning quality and firm market valuation following the implementation of mandatory

accounting stadards in emerging country: the egyptian experience. ***Available at www.ssrn.com***

- Fang V. . A.H. Hvang . J. M. Karpoff . 2016. Short selling and earnings management : A Controlled Experiment . ***The journal of Finance . Vol.21***
- Ferentinou A. C. . S. C. Anagnostopoulo . 2016 . Accural-based and real earnings management before and after ifrs adoption : the case of Greece . ***Journal of applied accounting research .Vol (17) :(1) PP 2-23***
- Firth M. . D. Gounopoulos . J. Pulm . 2013. IFRS adoption and management Earnings Forecasts of Australian IPO . ***available at www.ssrn.com***
- Fosbre A. . E. Kraft . B. Fosbre . 2009 . The globalization of Accounting Standards : IFRS Versus us GAAP . ***Global Journal of Business Research . Vol. 3 No. 1 PP: 61-71***
- Garrouch H. . M. Hadriche . A. Omri. 2014. Earnings Management and Corporate governance related to mandatory IFRS adoption : Evidence From French – listed Firms . ***International Journal of managerial and financial accounting . Vol 6 : (4)***
- Gee F. O. . J. Wulf . 2012. Earnings Management From the Bottom up : analysis of managerial incentives below the CEO . ***Working paper . Harvard Business School . Available at www.google.com***

- Goh J. H. Lee . J. Lee . 2012 . Majority Shareholder Ownership and Real Earnings Management : A Korean Perspective . ***Working Paper Available at www.ssrn.com***
- Gray S. J. . T. Kang . Z. lin . Q. Tang . 2015. Earnings management in Europe post IFRS : do cultural Influences Persist ? . ***Management international Review . Vol 35 : (6) PP 827-856***
- Greco G. . 2012. Ownership structure . corporate governance and earnings management in the European Oil Industry . ***Working Paper Available at www.ssrn.com***
- Greenfield A. C. Norman . B. Wier . 2008. The Effect of Ethical Orientation and Professional Commitment on Earnings Management Behavior . ***Journal of Business Ethics . Vol. 83 PP: 419-434 .***
- Halabi H. .2015. Mandatory IFRS adoption and earning quality : the impact of country – specific factors . ***available at www.efmaefm.org/.../EFMA2015_0227_fullpaper.pdf***
- Hamid F. . H. Hashim .Z. Salleh . 2012. Motivation for Earnings Management among auditors in Malaysia . ***Social and Behavioral Sciences . Vol. 65 . PP:239-246***
- Hassan S. A. Ahmed . 2012. Corporate Governance , earnings Management and Financial Performance : A Case of Nigerian Manufacture Firms . ***American International Journal of Contemporary Research . Vol. 2 No. 7***

- Ibrahim S. . L. Xu . G. Ragers .2011. Real and Accrual-based Earnings management and its legal consequences : Evidence From Seasoned Equity Offering . ***Accounting Research Journal*** . Vol 24 (1) PP 50-78 .
- Ismail W. A. . K.A. Kamarudin . T. Vonzijl . K. Danstan . 2013. Earnings quality and the adoption of IFRS-Based Accounting Standards : Evidence from an emerging Market " ***Asian Review of accounting . Vol 21 : (1) PP 53-73***
- Jennifer L.C. . C.S. Lui . B. Ouyang .2012 .Bloated Balance Sheet , Earnings Management , and Forecast guidance . ***Review of Accounting and finance . Vol 11 (2) . PP 120-140***
- Jiang F. . B. Zhu . J. Huang . 2013. CEO's Financial experience and Earnings management . ***Journal of Multinational Financial Management . Vol. 23 . PP: 134-145***
- Latridis G. .2010. International Financial Reporting Standards and the quality of financial statement information . ***International Review of Financial Analysis*** (19) 193-20
- Leonidas C. D. . 2012 . The Effect Of Mandatory IFRS Adoption on Real and Accrual-based Earnings Management activities . ***Journal of Accounting and Public Policy .***
- Liu. C. C.Y. Yuen . S.H. Chan . L.J. Yao . 2014 . Differences in earnings management between firms using us

GAAP and IAS/IFRS. ***Review of Accounting and Finance . Vol.13 . No.2 PP:134-155***

- Llukani T. . 2013. Earnings Management and Firm size : An empirical Analyze in Albanian Market . ***European Scientific Journal . Vol. 9 No. 16 PP: 135-143***
- Manzalawy S. . K. Rwegasira . 2013 . The Practice of earnings Management in the Middle East emerging stock Market : Why and How is it Done ? A Case study of Egypt . ***International Journal of Business and Commerce . Vol. 2 No. 10 PP 1-14***
- Marina A. . I. Saur and G. Marina . 2015. IFRS adoption and accounting quality : a review . ***Journal of business & economic policy*** . 2(2) .
- Noh M. . D. Moon . A. Guiral . L. P. Esteban . 2014. Earnings Management using Income Classification Shifting – Evidence From the Korean IFRS adoption period . ***Available online at www.google.com***
- Ohadi, F. , T. Shamsjhan . 2013. Information disclosure quality and earning management : Evidencen from Tehran stock exchange . ***Interdisciplinary journal of contemporary research in business*** , 5(1).
- Olga K. . G. Mertens . P. Rosenboon .2015. Mandatory Disclosures and Earnings Management : Evidence From IFRS Adoption . ***Available at www.ssrn.com***

- *Onalo , U. , M. Lizam , and A. Kaseri .2014. The effects of changes in accounting standards on earnings management of Malaysia and Nigeria Banks.* ***European journal of accounting auditing and finance research,*** *2(8) : 15-42 .*
- *Palacios M. . M.M. Concea . 2014 . Assessing the Impact of IFRS Adoption on Earnings Management : An Emerging Market Perspective .* ***Transformations in business & Economics*** *. Vol13 (31) PP 21-40*
- Paulo, E. , L. Felipe , D. Carter , and R. Silva .2013. The impact of the adoption of International financial reporting standards on the quality of accounting information of the Brazilian and European Public Firms. ***working paper*** ***www.ssrn.com*** .
- Prencipe A. . 2012. Earnings Management in domestic versus multinational firms : discussion of " Where do firms manage earnings ?' . ***Review of Accounting Studies . Vol. 17 . No.3 . PP:759-778***
- Rahman, A. , M. Hassan , N. Saleh , and Z. Shukor .2013. The effect of underinvestment on the relationship between earning management and information asymmetry . ***Asian Academy of management : Journal of accounting and finance*** , 9(2): 1-28 .
- Rahman M. . 2013. Teqchniques , Motives and Controls of Earnings Management . ***International Journal of***

Information Technology and Business Management . Vol 11 (1)

- Raymond L. . 2015. Earnings Management Motives and Firm Value Following Mandatory IFRS adoption – Evidence From Canadian Companies . ***Available at*** ***www.ssrn.com***
- Ronen J. . V. Yaari . 2008 . Definition of Earnings management . ***Series in Accounting Scholarship. VOL. 3 PP: 25-38***
- Saaydah M. . 2012. IFRS adoption and accounting quality : the case of Jordan . ***Journal of administrative and economics sciences*** . 5(2) : 55-73
- Scott W. . 2006 . Financial Accounting Theory . ***Forth Edition . Prentice-Hall .***
- Sellami M. . 2016 . The Interaction between real and accrual based Earnings management : analysis based on the mandatory IFRS adoption . ***international Journal of Accounting and Economics studies . Vol 4 : (1)***
- Serecht , D. , F. Eivani , and S. Mohammadi .2015. A study on the relationship between information asymmetry and earning management in companies listed in Tehran stock exchange . ***International journal of management ,*** 3(2) .
- Sirgar S. . S. Utama . 2008. Type of Earnings management and the effect of ownership structure , firm size , and

corporate governance practices : Ecidence from Indonesia . ***The International Journal of Accounting . Vol.43 . PP:1-27***

- Sun L. . S. Rath . 2010. Ex-ante Pre Managed earning benchmarks and earnings management of Australian firms . ***University of New England School of Business Economics and Public Policy .***
- Sung, H. and T. Han .2014. The effect of IFRS , Information asymmetry and corporate governance on the quality of accounting information . ***Asian Economic and Financial Review,***, 4(2):226-256
- Wen, O. , M. Fong and J. Oliver .2012. Does IFRS convergence improve quality of accounting information ? – Evidence from the Chinese Stock market . ***Corporate Ownership & Control .*** 9(4)
- Wenxia G. J. Kim . 2013 . Real Earnings Management and the cost of new corporate bonds . ***Journal of Business Research***
- Xu V. . 2014. The Effect of IFRS adoption on earnings management : Evidence From the UK Private Firms . ***Available at www.google.com***